التصغير وبنية الكلمة
في ضوء علم اللغة المعاصر

د. علي سليمان الجوابرة

أستاذ الدراسات اللغوية والنحو المساعد

جامعة طيبة – كلية المجتمع ببدر

dralijawabrah@yahoo.com

تاريخ التحكيم: ٢٠/ ٤/ ١٤٣٤ تاريخ الإجازة: ١١/ ٣/ ١٤٣٥

المستخلص :

يهدف هذا البحث إلى دراسة التصغير: أوزانه وبنيته المقطعية وبيان التغيرات الصوتية التي طرأت على بنيته العميقة عند إلحاقه بمورفيم التصغير حتى صار في كثير من أنماطه على صورة نطقية أخرى.

وقد كشف البحث أن ما دخل على بنية المصغر من تغيرات صوتية يعود في حقيقته إلى القوانين الصوتية التي تحكم اللغة العربية، أبرزها التخلص من الحركات غير المتجانسة، وكان للبنية المقطعية الأثر الواضح في تشكيل بنية المصغر كما هو وارد في البحث.

وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التفسيري في تحليل بنية المصغر، حيث عرض الأسماء بأنواعها مبوّبة، ثم أشار إلى ما يطرأ عليها من تغيرات صوتية عند تصغيرها مبينا رأي علماء العربية القدماء بالإضافة إلي تفسيرها في ضوء علم اللغة المعاصر.

الكلمات المفتاحية:

التصغير ــ البنية المقطعية ــ مورفيم التصغير – قوانين صوتية.

الرموز الصوتية المستعملة في البحث

الصوامت				الحركات	
الهمزة	>	الضاد	d’	الفتحة القصيرة	a
الباء	b	الطاء	t’	الفتحة الطويلة	ä
التاء	t	الظاء	ž	الكسرة القصيرة	i
الثاء	ţ	العين	<	الكسرة الطويلة	ï
الجيم	j	الغين	ġ	الضمةالقصيرة الخالصة	u
الحاء	ĥ	الفاء	f	الضمةالطويلة الخالصة	ü
الخاء	x	القاف	q	الكسرة الممالة القصيرة	ê
الدال	d	الكاف	k	الكسرة الممالة الطويلة	ë
الذال	đ	اللام	L		
الراء	r	الميم	m		
الزاي	z	النون	n		
السين	s	الهاء	h		
الشين	š	الواو	w		
الصاد	ş	الياء	Y		

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

عرف الاسترباذي التصغير بأنه: (ما زِيد فيه شيء حتى يدلّ على تقليل)[١]، وعرفه السهيلي، فقال: (التصغير عبارة عن تغيير الاسم ليدلّ على صِغَر المسمّى، وقلّة أجزائه)[٢]. والتغيير الذي يحدثه التصغير كما يشير السهيلي يؤدي إلى وجود معان لا تدل عليها بنية المكبر لعل من أبرزها: دلالته على صغر المسمى وقلة أجزائه.

وعرفه أحد المحدثين بأنه تغيير بنية الكلمة الأصلية عن طريق مجموعة أصوات يطلق عليها اسم مورفيم التصغير، وهذا المورفيم يصاحبه في بعض الحالات إبدال صوتي أو زيادة صوتية أو حذف صوتي[٣].

من هنا كانت فكرة البحث وهي الكشف عن التحولات الصوتية التي تطرأ على بنية المصغر عند دخول مورفيم التصغير عليها- المكون من الضمة على الصامت الأول، والفتحة على الصامت الثاني، واجتلاب الياء شبه الحركة بعد الثاني، وكسر الصامت الرابع - حتى أضحت في كثير منها صورة نطقية أخرى، ولاسيما إذا اشتملت الكلمة المراد تصغيرها على حركة طويلة أو شبه حركة أو حركة طويلة وشبه حركة معا.

هذا وقد بدا الموضوع في غاية الأهمية إذ يعالج التصغير - وهو من أبرز القضايا الصرفية في العربية الفصحى ولهجاتها - معالجة صوتية، حيث يطرأ على

(١) الاسترباذي،شرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٩٠.

(٢) السهيلي، نتاج الفكر ص ٨٩.

(٣) حازم، تصريف الأسماء ٣٥٤.

بنية الكلمة عند صياغتها على أحد أوزان التصغير أو إلحاقها بمورفيم التصغير تحولات صوتية وصرفية متعددة، حتى صار في كثير من أنماطه على صورة نطقية أخرى بفعل القوانين الصوتية والبنية المقطعية التي تحكم اللغة العربية في كثير من الظواهر اللغوية.

ولما كان موضوع الدراسة لم يدرس دراسة علمية وافية ومستقلة من ناحية صوتية حديثة فقد ارتأيت أن أبسط البحث فيه وأدرسه في ضوء علم اللغة الحديث، فليس هناك دراسة صوتية مفصلة في هذا الموضوع - في حدود ما أعلم - وإن تناول القدماء في كتبهم الموضوع وسجلوا الكثير من الملاحظات الصوتية المتقدمة لكنها غير كافية.

أما عند المحدثين فقد جاءت بعض الدراسات من مثل دراسة عبد الصبور شاهين في كتابه المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، وديزيره سقال في الصرف وعلم الأصوات، وعبد الرحمن محمد شاهين في كتابه في تصريف الأسماء، وفيها جميعا وردت توجيهات قصيرة وسريعة لا تفي بالغرض ولم تعط ظاهرة التصغير حقها من الاهتمام الكافي، لذا ارتأيت أن أبسط البحث فيه وأن أجعله بدراسة مستقلة تفسح المجال لدراسته دراسة صوتية من حيث جمع مسائله وعرض توجيهات القدماء والمحدثين وإيضاحاتهم وتصوراتهم في تفسير ما يخصه من ظواهر لغوية وصوتية، ومحاولاً ما أمكن إيجاد تفسير صوتي لهذه المسائل، وتوجيه بعض الأنماط في ضوء الدرس اللغوي الحديث.

وقد جاءت الدراسة في هذا الحث وفقا للمحاور الآتية :

١ - أوزان التصغير والبنية المقطعية.

٢- التصغير وبنية الاسم الثنائي.

٣- التصغير وبنية الاسم الثلاثي.

٤- التصغير وبنية الاسم الرباعي.

٥- التصغير وبنية الاسم الخماسي.

٦- التصغير وبنية الاسم المقصور.

٧- التصغير وبنية الاسم المؤنث.

٨- التصغير وبنية الجمع.

أولا: أوزان التصغير والبنية المقطعية

تنحصر أوزان التصغير في ثلاثة أوزان:

فُعَيْـلٌ (fu<aylun) وفُعَيْعِـل (fu<ay<ilun) وفُعَيْعِيـلٌ (fu<ay<aïlun)، وقد نص سيبويه على هذه الصيغ الثلاث بقوله «اعلم أن التصغير إنما هو في الكلام على ثلاثة: فُعَيْل وفُعَيْعِل وفُعَيْعِيل»[١].

ويختص كل وزن من هذه الأوزان الثلاثة بعدد أحرف الاسم قبل تصغيره، فالأول لتصغير الاسم الثلاثي المجرد، والثاني لتصغير الرباعي المجرد والثلاثي المزيد، والوزن الثالث لتصغير الاسم الخماسي، فالاسم الثلاثي يصغر على صيغة فُعَيْل وهي تشتمل على العلامات الرئيسة للتصغير، وهي ضم أول الاسم وفتح ثانيه وإقحام ياء ثالثة ساكنة تسمى ياء التصغير نحو: نُهَيْر مصغر نهر، والرباعي يصغر على فُعَيْعِل نحو مُنَيْزِل تصغير مَنزِل، أما إذا زاد الاسم على أربعة أحرف فإنه يصغر على صيغة فُعَيْعِل أو فُعَيْعِيل، وهذا يعني أن نحذف منه ما يزيد على الأربعة، ويجوز أن نعوض بعد الحذف عن الحرف المحذوف كسرة طويلة قبل الحرف الأخير، نحو: سُفَيْرِج فُعَيْعِل مصغر سَفَرجل، فنكون بذلك حذفنا اللام ويجوز سُفَيرِيج فُعَيْعِيل بزيادة كسرة طويلة قبل الجيم تعويضاً عن حذف اللام[٢].

وهذه الأوزان اصطلاحية خاصة بهذا الباب لأجل التقريب ولم تأت على الميزان الصرفي، فنحو: أُحَيْمِر ومُكَيرِم وسُفَيرِج وزنها الصرفي على الترتيب: أُفَيْعِل ومُفَيْعِل وفُعَيْلِل، أما الوزن التصغيري فيها جميعا فهو فُعَيْعِل.

---

(١) سيبويه، الكتاب ٢/ ٤١٥.

(٢) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤/ ١٤٠ - ١٤١.

وحتى تصغر الكلمة لا بد من حدوث تحولات صوتية في بنية الكلمة على مستويي الصوائت والصوامت نجملها بما يلي:

١- **ضم الصامت الأول**: وهو تغير على مستوى الصوائت حيث تتغير بنية الكلمة تبعًا لأوزان محددة: «فُعَيْل وفُعَيْعِل وفُعَيْعِيل» وهذا التغير ينسحب على الأوزان الثلاثة عند بناء الكلمة على هذا الشكل، حيث يبدأ الاسم المصغر بالضمة، إذ هي أضيق الحركات صوتيا وأكثرها تراجعا، وبناؤه بهذا الشكل بناءٌ عارض لا يشابه وزنًا أو صيغة معينة، إذ إنه بذلك صيغة تخلص للتصغير من غير مشاركة[١] باستثناء بناء ما لم يسمّ فاعله، وربما كان السبب لأن العربية أرادت منه وظيفة لغوية يقصد إليها المتكلم وهو يعمد إلى هذا الشكل، هذا وقد أشار القدماء إلى أن ضم أول المصغر ربما يعود لسببين[٢]:

الأول: أن الاسم المصغر يتضمن المكبر ويدل عليه، فأشبه فعل ما لم يُسمّ فاعله، فكما بني أول فُعِل ما لم يسمّ فاعله على الضم فكذلك أول المصغر.

الثاني: أن التصغير لما صيغ له بناء جمع له جميع الحركات، فبني الأول على الضم؛ لأنه أقوى الحركات، وبني الثاني على الفتح تبيينًا للضمة، وبني ما بعد ياء التصغير على الكسر إن لم يكن حرف إعراب؛ أي لم يكسر الأول لثقل اجتماع كسرتين مع الياء، وقد فر من الثقل هذا إلى ضم أوله[٣].

واعتل السيرافي لضم أول المصغر بأنهم لما فتحوا في التكسير لم يبق إلا الكسر والضم، فكان الضم أولى بسبب الياء والكسر بعدها في الأكثر، وهي أشياء

---

(١) العكبري، اللباب ٢/ ١٦٠.

(٢) العكبري، اللباب ٢/ ١٦٠.

(٣) العكبري، اللباب ٢/ ١٦٠.

متجانسة وتجانس الأشياء مما يستثقل[1]، ويقول الأنباري: «وأما زيادة الياء دون غيرها فلأنها أخف من الواو»[2].

٢ - **فتح الحرف الثاني من الكلمة.**

٣ - **زيادة ياء ثالثة ساكنة**:يقول ابن يعيش: «كان يقتضي أن يكون المزيد أحد حروف المد واللين لخفتها وكثرة زيادتها، فتنكبوا عن الألف، لأن التكسير قد استبد بها في نحو مساجد ودراهم، ولأنه قد لا يخلص البناء للتصغير، لأنه يصير على فُعَال كغُرَاب فعدلوا إلى الياء لأنها أخف من الواو[3] فزيادة التصغير تكون من ناحية صوتية بحال أو حالين وفقاً للكلمات، فإما أن تزاد ياء التصغير مسبوقة بفتحة (المزدوج الحركي) نحو نَهر: نُهَير (nahr : nuhayr) مع ما يستوجب هذا الزائد من تغيرات في الحركات، وإما أن يزداد إضافة إلى هذا كسرة قصيرة بعد ياء التصغير وهو وزن «فُعَيْعِل» «كُوَيْكِب» أو طويلة وهو وزن «فُعَيْعِيل» «مُوَيْزِين» muwayzïn مع ما يتبع هذا من تغيرات صوتية في بنية الكلمة.

٤ -**كسر ما بعد ياء التصغير**: حيث يقال في الرباعي نحو: جَعْفَر جُعَيفِر بوزن فُعَيْعِل:

ja<far → ju<ayfir

وكذلك الحال في الكلمة الخماسية نحو:

دِينَار ← دُنَينير يوزن فُعَيْعِيل

dinär → dunaynïr

(١) السيوطي، همع الهوامع ٦/ ١٣١.

(٢) العكبري، اللباب ٢/ ١٦٠.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١١٥، الجاربردي، متن الشافية ٧٦.

والفرق بين الصيغتين الثانية والثالثة هو طول الكسرة المرسومة ياء، ونرى أن دخول ياء التصغير على الاسم الرباعي والخماسي تفسر لنا بعض الظواهر المتعلقة بهذين الاسمين، ونعتقد أن كسر ما بعد الياء هو نتيجة دخول ياء التصغير بدليل أن هذا الصامت قبل التصغير يحرك بالفتح نحو: جَعْفَر ودِرْهَم وتصغيرهما: جُعَيْفِر ودُرَيْهِم، حيث نرى الفتحة هي حركة الصامت الثالث وعند التصغير يحرك بالكسر، وربما جاء هذا التحول لعلة المماثلة مع ياء التصغير، ويلاحظ أن كسر ما بعد ياء التصغير لم يحدث في الثلاثي، لأنه دائماً الحرف الأخير الذي يتحمل الحركة الإعرابية.

ويذكر القدماء أن هناك حالات يستثنى فيها من كسر ما بعد ياء التصغير مع الأسماء التي تجاوزت ثلاثة صوامت، إذ يفترض أن يكون ما بعد ياء التصغير فيها مكسوراً من نحو دُرَيْهِم إلا في حالات يبقى فيها مفتوحاً وهي(١):

١ – ما قبل علامة التأنيث التاء نحو:

شَجَرَة ← شُجَيْرَة

šajaratun ← šujayratun

حَنْظَلَة ← حُنَيْظِلَة

ĥanžalah ← ĥunayžilah

أو الألف المقصورة نحو:

سَلْمَى ← سُلَيْمَى

salmä ← sulaymä

٢ – ما قبل ألف التأنيث الممدودة نحو:

(١) الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٣٢٠، السيوطي، همع الهوامع ٦/ ١٣٥، الجاربردي، متن الشافية ٧٧.

حَمْرَاء ← حُمَيْرَاء

ĥamrä> ← ĥumayrä>

٣ - ما قبل ألف أفعال نحو:

أَفْرَاس ← أُفَيْرَاس

>afräs ← >ufayräs

٤ - ما قبل ألف فَعلان الذي لا يجمع على فَعَالَين نحو:

سَكْرَان ← سُكَيْرَان

sakrän ← sukayrän

أما إذا جمع على فَعَالين فإن تصغيره يشبه جمعه بتحويل الألف ياء نحو:

سَرْحَان ← سُرَيْحِين كما يقال سَرَاحِين في الجمع

sarĥän ← surayĥïn

ونرى أن الإبقاء على الحركة وامتناع الكسر يمكن أن يعلل صوتيًا على النحو الآتي:

١- أنه في النمط الأول لزم الفتح مع علامة التأنيث كما في (شَجَرَة) وذلك:

- أن العدول عن الأصل وهو كسر ما بعد ياء التصغير إلى فتحة يعكس أن المماثلة كما أنها تعد إحدى وسائل التخفيف التي نهجها المعرب، فكذلك المخالفة المتمثلة في فتح ما بعد ياء التصغير أيضا من قبيل وسائل التخفيف.

- أن العدول عن الكسر إلى الفتح راجع إلى اعتبار أن الصامت الذي قبل تاء التأنيث في حكم الطرف، لأن تاء التأنيث ضعيفة - يناسبها الحركة الخفيفة وهي الفتحة - وعلة ضعفها في تغير صورتها حال الوقف عليها إذ إنها تتحول إلى هاء، وفي حالة الوصل تكون تاء.

- هناك صورة نطقية أخرى لما ختم بتاء التأنيث فإنه يوقف عليه بإمالة

حركة ما قبلها في تصغير وغيره، وهو ما يعكس أن إمالة الفتحة قبل ما أخره تاء التأنيث نحو الكسرة إنما كان لمحا لأصل القاعدة، وهي لهجة يوقف على ما آخره تاء التأنيث بالإمالة وهي الانتحاء بالفتحة قبل التاء نحو الكسرة وقد قرأ بذلك الكسائي وهو من القراء السبعة، وهذا يؤكد أن مخالفة القاعدة المطردة كان بطريقتين الأولى منهما: الفتحة الخالصة، والثانية: لا فتحة خالصة ولا كسرة خالصة بل بينهما.

٢- ويلاحظ أنه في الأنماط المتبقية (حُبْلَى، حَمْرَاء، وسَكْرَان، وأَفْرَاس) جاء الصامت الذي بعد ياء التصغير محركا بالفتحة الطويلة، وهذه الفتحة تشكل نواة للمقطع التالي لياء التصغير، وتحمل معنى وظيفياً بدلالتها على التأنيث فهي في الأولى والثانية (حبْلَى، حَمْرَاء) علامة للتأنيث، أما في غير التأنيث فإنه يقال في تصغير مَعْزى مُعَيز وفي تصغير كساء كسُيّ[1].

يقول الانباري:«وإنما كان كذلك لأن علامة التأنيث دخلت لمعنى فلا ينبغي أن تحذف لئلا يبطل معناها، ولم يكسر ما قبلها، لأن الألف تنقلب ياء بعد الكسرة فيبطل لفظ العلامة؛ لأن علامة التأنيث مفتوح ما قبلها أبداً فهي كاسم ضم إلى اسم فيبقى الصدر بحاله»[2].

وفي الثالثة (سَكْرَان) تمثل الفتحة الطويلة والنون لاحقة ثابتة لا تتغير تدل على الوصف جاءت على وزن فَعْلَان، وفي الرابعة (أَفْرَاس) تمثل الفتحة الطويلة والهمزة دلالة جمع القلة، بالإضافة إلى أن هذه الفتحة من ناحية صوتية لا يمكن أن تسبق بحركة وهي الكسرة المفترضة، لأن النظام الصوتي للعربية لا يجيز اجتماع

(١) الجاربردي، متن الشافية ٧٧.

(٢) االعكبري، اللباب ٢/ ١٦٠.

حركتين فأبقت اللغة على الفتحة الطويلة؛ لأن التصغير يمكن أن يكتفي بالدلالة عليه من خلال ضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة دون اللجوء إلى كسر ما بعد ياء التصغير.

وجاء كسر مابعد ياء التصغير ليتناسب مع ياء التصغير، يقول السيوطي: «وإن كان تالي ياء التصغير غير مكسور كسر للمناسبة بين الياء والكسرة كـ جُعَيْفِر وبُرَيْثِن ودُرَيْهِم إلا أن يكون آخراً كرُجَيْل لأن الآخر مشغول بحركة الإعراب، وهي متبدلة عليه فلم يمكن كسره، أو متصل بهاء التأنيث كـ طُلَيْحة»[1].

وقد كان المقصود من بقاء هذه الأصوات الاحتفاظ للكلمة ببنيتها كما هي، ما دامت لا تتعرض للتغير نفسه في حالة أخرى كالتكسير، إذ ليس من المستساغ أن ينفرد التصغير بتغير صيغة الكلمة، ومن الباب نفسه صيغة فُعَّال ألفها رابعة، ولكنها تتغير، فيقال في حُسَّاد: حُسَيْسيد، وسُكّان: سُكَيْكِين، على حين أن كلمة مثل غُزّاء لا تتغير ألفها من أجل الألف الممدودة لا من أجل صيغة فُعّال[2].

وتجري البنية المقطعية لأوزان الاسم المصغر على النحو التالي:

١- وزن **فُعَيْل**: يختص بالثلاثي المجرد:

جَبَل ← جُبَيْل

jabalun ← jubaylun

وإذا كان مضعفاً فك إدغامه نحو:

هِرّ ← هُرَيْر

hirr ← hurayr

---

(١) السيوطي، همع الهوامع ٦/ ١٣٥، انظر الجاربردي متن الشافية ٧٧.

(٢) شاهين، المنهج الصوتي ١٤٦.

فتتكون من قصير مفتوح + قصير مغلق بصامت + قصير مغلق بصامت (فُ +عَي + لن) في حالة الوصل.

أما في حالة الوقف فيتحول المقطعان الثاني والثالث إلى مقطع واحد: قصير مغلق بصامتين(فُ + عِيل).

٢- **فُعَيْعِل**: ويكون للرباعي نحو:

عَلْقَم ← عُلَيْقِم

<alqam ← <ulayqimun

فتتكون البنية المقطعية له من قصير مفتوح + قصير مغلق بصامت + قصير مفتوح + قصير مغلق بصامت:(ف + عي + عِ+ لن) في حالة الوصل، أما في حالة الوقف فيتحول المقطعان الثالث والرابع إلى مقطع واحد قصير مغلق بصامت (فُ +عي +عِل).

ويستعمل هذا الوزن كذلك:

أولاً: للخماسي الأُصول بحيث يحذف خامسه نحو:

سَفَرْجَل ← سُفَيرِج

safarjal ← sufayrij

ففي سَفَرْجَل مثلا يجوز أن تقول: سُفَيْرِج وسُفَيْرِيج بالتعويض ودون التعويض.

ويلاحظ هنا أن البنية المقطعية في سُفَيْرج sufayrij تختلف عنها في سفيريج sufayrij فالمقطع الثالث جاء مقطعاً قصيرا مفتوحا في سُفَيْرِج في حالتي الوصل والوقف، وجاء مقطعاً طويلاً مفتوحا في صيغة سُفَيْرِيج في حالة الوصل، ومقطعا طويلا مغلقا بصامت في حالة الوقف.

ثانيـًا: ما كانت أحرفه أكثر من أربعة بالزيادة ورابعه غير عِلّة فإنه يحـذف منه الزائد، ويبنى على فُعَيْعِل وإن كان فيه زائد واحد يهمل، نحو:

مُدَحْرِج ← دُحَيْرِج

mudaĥrij ← duĥayrij

وإن كانـت فيه زيادتـان بني علـى فُعَيْعِل وحـذف مـن زوائـده مـا كـان أولـى بالحذف، وبقي ما كان أولى بالبقاء نحو:

مُبَرِّح ← مُبَيْرِح بالغاء التضعيف

mubarriĥ ← mubayriĥ

ومُسْتَدْرِك ← مُدِيْرِك[1] بحذف السين والتاء

mustadrik ← mudayrik

٣- **فُعَيْعِيل**: يكون هذا الوزن لما جاء على خمسة أحرف رابعه حركة طويلة، نحو:

مِفْتَاح ← مُفَيْتِيح

miftāĥ ← mufaytīĥ

وإذا حذف حرف من الخماسي جاز أن يعوض من المحذوف كسرة طويلة، فيصير على فُعَيْعِيل نحو:

سَفَرْجَل ← سُفَيْرِيج

safarjal ← sufayrīj

وربما كان مجيء الياء هنا كنوع من المماثلة الصوتية لشبة الحركة (y).

(١) ديزيرة، علم الأصوات ١٢٥.

وتتكون بنية مُفَيْتِيح المقطعية من قصير مفتوح + قصير مغلق بصامت + طويل مفتوح + قصير مغلق بصامت (فُ + عَي+ عي+ لن) في حالة الوصل.

أما في حالة الوقف فيتحول المقطعان الثالث والرابع إلى مقطع واحد طويل مغلق بصامت.

وبشكل عام يمكن القول أن البنية المقطعية لأوزان الاسم المصغر تجري في حالة الوصل وفق الآتي[١]:

فُعَيْلٌ : ص ح +ص ح ص + ص ح ص

فُعَيْعِلٌ : ص ح + ص ح ص + ص ح + ص ح ص

فُعَيْعِيلٌ : ص ح+ ص ح ص + ص ح ح + ص ح ص

ومما يمكن ملاحظته أيضًا أن المقطع الأول يأتي فيها جميعًا قصيراً مفتوحًا والمقطع الثاني يأتي قصيراً مغلقًا بصامت، وذلك لدخول فتحة التصغير ويائه(ay)، واختلف في بنية المقطع الثالث فقد جاء في الوزن الأول قصيراً مغلقًا بصامت، وفي الوزن الثاني جاء قصيرا مفتوحا وفي الوزن الثالث طويلاً مفتوحًا، كما يلاحظ أن الصيغة الأولى ثلاثية المقطع في حين الثانية والثالثة رباعية المقطع.

ولعل من تتمة القول في هذا أن نشير إلى ما لاحظه عبد الصبور شاهين من أن الصرفيين نظروا إلى وزن الكلمة باعتبارين: الأول أصواتها والثاني باعتبار إيقاعها، فالإيقاع مرتبط بنوع المقطع وتوزيعه داخل الصيغة الموزونة، ولذلك لا ينظر فيه إلى المحاذاة اللازمة في الوزن الصوتي بل إلى محاذاة أخرى هي مقابلة المقطع القصير بقصير مثله، والطويل المقفل بمثله والمفتوح بنظيره في الميزان دون نظر إلى عناصر المقطع الواحد من الأصول أو من الزوائد، ومن الطبيعي أن تشترك عدة

---

(١) (ص) ترمز إلى الصامت و(ح) ترمز إلى الحركة.

أوزان صوتية في إيقاع واحد يضمها في مجموعة واحدة، ومن الأمثلة على ذلك صيغ التصغير فهي للثلاثي المزيد بحرف أو للرباعي على وزن فُعَيْعل فإذا أردنا وزن المصغر من كلمة

أَحْمَد ← أُحَيْمِد بوزن فُعَيْعِل

>aĥmad ← >uĥaymid

وهو وزن إيقاعي لا ينظر إلى نسق الأصوات بل إلى نظام المقاطع وكذلك مَسْجِد «مفعِل» يصغر على مُسَيْجِد «مُفَيعِل» musayjid : masjid[١].

---

(١) شاهين، المنهج الصوتي ١٤٦.

ثانيا: التصغير وبنية الاسم الثنائي

ثمة كلمات حذف منها بعض أصولها، وبقيت تستعمل في الإفراد على ما حذف منها نحو: دَم ويَد وشِفَة ومِئَة أي بقيت على حرفين، وعند التصغير يرد ما حذف من الكلمة أي ترد الأصول المحذوفة لجعلها ثلاثية التركيب وفقاً لمادتها؛لتتلاءم مع أقل أوزان التصغير وهو فُعَيْل.

يقول الاستراباذي: «إن لكل اسم ثلاثي حذف فاؤه أو عينه أو لامه وجب في التصغير ردها، لأن أقل أوزان التصغير فُعَيْل، ولا يتم إلا بثلاثة أحرف فإذا كنت محتاجا إلى حرف ثالث فرد الأصلي المحذوف من الكلمة أولى من اجتلاب الأجنبي»[١].

أي أن ردَّ المحذوف من أصول الكلمة ليُتمكن من بناء فُعَيْل عند التصغير بغض النظر عن موقع الحرف المحذوف؛ولأنه لو لم ترد لوقعت ياء التصغير طرفا، فكان يلزم تحريكها بحركات الإعراب، وهي لا تكون إلا ساكنة[٢].

ويتوصل إلى بناء فُعَيْل برد ما حذف منه بغض النظر عن موقع الحرف المحذوف في حالة الإفراد سواء أكان المحذوف منه فاء أو عينا أو لاما.

لنأخذ محذوف الفاء أولاً من نحو: عِدة وزِنَة وشِيَة، فإن صغرت قيل: وُعَيْدَة وُزَيْنَة وُشَية[٣]، وفاء هذه الأسماء محذوفة بدليل مصادرها الوَعْد والوَزْن والوَشْي، ولو فرضنا أننا أوقعنا التصغير على بنية الكلمة كما هي دون رد ما حذف منها؛ لأصبحت الكلمة عُدَيْة أي بإيقاع ياء التصغير بعد الدال لوجب تحريكها وذلك

---

(١) الاستراباذي شرح الشافية ١/ ٢١٨.

(٢) الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٣٢٢.

(٣) السيوطي، همع الهوامع ٦/ ١٣٦، ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١١٨.

لوقوع التاء التأنيث بعدها، وفي العربية لايكون لأن ما قبل تاء التأنيث لا يكون إلا مفتوحا.

وربما يسأل سائل لِمَ لا نعتبر تاء التأنيث - وهي بلا شك صامت - عنصراً تكميليًا تستكمل به بنية الاسم المحذوف، فإذا كنا بحاجة إلى ثلاثة صوامت فهذه ثلاثة، ولا ضرورة لرد المحذوف كما هو في عِدة وسَنة (علمين)، فيكون بتاء التأنيث اكتملت البنية الثلاثية التي توافق أقل أوزان التصغير وهو فُعَيْل، وربما كانت الإجابة أن الوظيفة الدلالية التي جاءت من أجلها التاء وهي الدلالة على التأنيث منعت ذلك، وهو ما أشار إليه القدماء بقولهم: «إن تاء التأنيث لا يعتد بها؛ لأنها تعد منفصلة بمنزلة اسم ضم إلى اسم، فكما أنك تصغر الصدر من الاسمين فتقول حُضَيْرموت، ولا تغير الثاني فكذلك يقع التصغير على ما قبل تاء التأنيث»[١]. ولعل القدماء عدّوا-كما يظهر في هذا النص - تاء الثأنيث كلمة مستقلة بذاتها من الدلائل التي تؤيد توصل علماء العربية المتقدمين إلى ما أسماه علم اللغة الحديث ب(المورفيم).

وطرأ تغير صوتي آخر في بنية الاسم الثنائي محذوف الفاء وهو أن اللغة أجازت الهمز في الأنماط اللغوية السابقة، فيقال: أُعَيْدَة وأُزَيْنَة وأُشَيَّة لأن الواو إذا انضمت ضمًا لازمًا صاغ همزها مثل وُقّت أُقّت»[٢] وهذا الحكم ينسحب على كل واو مضمومة ضمًا لازمًا ويكون حينئذ همزها جائزاً وليس واجبا.

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١١٩.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١١٨.

يقول سيبويه: «واعلم أن هذه الواو إذا كانت مضمومة فأنت بالخيار إن شئت تركتها على حالها، وإن شئت أبدلت الهمزة مكانها وذلك نحو قولهم في وُلِد: أُلِد، وفي وُجُوه: أُجُوه»(١).

فهذه الصيغ من مثل:(وُلِد) و(وُجُوه) قد بدأت بمزدوج حركي (wu) وهو ثقيل، وهذا يؤدي إلى نزوع العربية إلى التخلص من هذا الثقل عن طريق حذف شبه الحركة(w)، أي المخالفة بين عنصري الحركة المزدوجة الواو والضمة (u w) وذلك بحذف شبه الحركة (w) التي يبدأ بها المقطع الأول، وبهذا أصبح هذا المقطع يبتدِىء بحركة، وكما هو معلوم أن المقطع في اللغة العربية لا يبدأ بحركة بل يجب أن يبدأ بصامت(٢)، وللتخلص من هذا الوضع عمدت اللغة إلى اجتلاب الهمزة على سبيل التعويض المقطعي حتى يبدأ المقطع بصامت، ويكون صحيحاً مقبولاً؛ وبهذا تكون الهمزة قد حلت مكان الصوت المحذوف للحفاظ على البنية المقطعية للكلمة، ويمكن أن نوضح ما حدث لواحدة من هذه الكلمات من خلال الكتابة الصوتية:

وُعَيْدَة ← عَيْدة ← أُعَيْدة

>u < aydah ← u<aydah ← wu<aydah

ولا يعتد بالتاء كذلك في نحو أُخْت وبِنْت وهَنْت ومَنْت فإنه يصغر على فُعَيْل بحذف التاء لأن لامه المحذوفة قد عادت في التصغير وجيء بالهاء علامة المؤنث، فيقال فيها أُخَيّة وبُنَيّة وهُنَيّة ومُنَيّة، أي لما ردت اللام اجتمع ياء وواو وسبقت الياء الساكنة الواو، وما حدث هو حذف للحرف المستقل (الواو) والتعويض عما أحدثه

---

(١) سيبويه، الكتاب ٤/ ٣٣١.

(٢) الشايب، أثر القوانين الصوتية ٩٧.

هذا الحذف بتضعيف الياء وهو الصوت المجاور له، ويمكن تمثيل هذا بالكتابة الصوتية الآتية:

أُخَيْوَة ← أُخَيّة

<uxaywah ← < uxayyah

ويذكر الجوهري أنه قد يبدل من الياء الثانية في هُنَيّة هاء فيقال هُنَيْهَة[(١)] ويفسر تفسيراً صوتيا بأن بعض العرب تستثقل اجتماع ياءين، وما قامت به اللغة حينئذ إسقاط إحدى الصامتين ثم سعت إلى تعويض موقعه بصامت آخر، فاجتلبت الهاء كنوع من المماثلة الصوتية للهاء السابقة، وهو ما يدعى بالمماثلة المقبلة الكلية المنفصلة.

ومثل ذلك ما حذفت عينه وذلك نحو مُذ فإذا سميت رجلا بمذ ثم صغرته قلت: مُنَيْذ لأن أصله مُنْذ ومُذْ مخفف، فإذا صغرته رددته في التصغير إلى أصله [(٢)]

أما ما حذفت لامه فإنها ترد عند التصغير وذلك نحو دم أصلها: دَمَو فصارت: دُمَيْو (dumayw) فاجتمعت الياء والواو في كلمة واحدة، والأولى منهما ساكنة فسقطت الواو ثم عوض عنها بتضعيف الياء على النحو الآتي:

دَمٌ ← دَمَوٌ ← دُمَيْو ← دُمَيّ[(٣)]

dam ← damaw ← dumayw ← dumayy

وكذلك في يد أصلها يَدَي وفي التصغير عادت الياء المحذوفة فصارت يُدَيْي، ثم أدغمت فيها ياء التصغير وأضيفت تاء التأنيث فقيل: يُدَيّة، ومنها فَمٌ يصغر على فُوَيْه؛ لأن أصله فُوه يجمع على أَفْوَاه وإنما حذفوا الهاء لشبهها بحروف المد كما

(١) الاستراباذي، شرح الشافية ٨٣، سيبويه، الكتاب، ٢/ ١٢٤، أبو حيان، ارتشاف الضرب ١/ ١٧٥.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١٢١.

(٣) سيبويه، الكتاب ٢/ ١٦٤، ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١١٩.

تحذف في شَفَة[1]، واضح أن أصلها فوه فتصغر حينئذ على فويه باجتلاب مورفيم التصغير ولم يطرأ تغيير على الواو بقلبها لأنه جاء ثانيا في بنية الكلمة متحركا بالفتحة في التصغير، وكذلك لو صغر رُب المخففة عند التسمية بها لقيل رُبَيْب ويدل على ذلك رُبّ المثقلة.

وبعض ما حذف لامه له وجهان في تقدير المحذوف عند التصغير نحو: سَنَة فقد صغرت على سُنَيْسنة لقولهم سَانَهْت، فالأصل الذي رد على هذا التقدير هو الهاء، كما صغرت أيضاً على سُنَيّة لقولهم سنوات فتقدير المحذوف على هذا واو، والذي حدث ما هو إلا حذف للحرف المستثقل (الواو) والتعويض عما أحدثه هذا الحذف بتضعيف الصوت المجاور له (الياء)، كنوع من مماثلة، وأن (سُنَيْسنة) مخالفة ويفسر صوتيا بأن بعض العرب تستثقل اجتماع ياءين، وما قامت به اللغة حينئذ إسقاط إحدى الصامتين ثم سعت إلى تعويض موقعه بصامت آخر، فاجتلبت الهاء كنوع من المخالفة الصوتية للياء، والنمطان اللغويان كلاهما ساهم في تحقيق بناء الكلمة وتخفيفها.

وإن كان الحرف الأخير من الكلمة مبدلا من غيره فإن التصغير يعيد الحرف الأصلي ويحذف الحرف الطارئ فتصغير ماء على: مُوَيْه برد اللام وهي الهاء إلى أصلها، كما ردت في قولهم أمواه ومياه[2] فعند التصغير تسقط الهمزة وتعود الهاء إلى بنية الكلمة، فأصلها (مَوَه) وعند دخول ياء التصغير تصبح مُوَيْه على النحو التالي:

ماء ← أصلها(مَوَه) ← مُوَيه

(١) ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١١٩.

(٢) الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٣٤٧.

muwayh ← mawah ← mä>

أما إذا كان أول الاسم همزة وصل فإنها تحذف ويرد إليه حرفه المحذوف نحو:

ابن ← بُنَيّ (يرد إليه أصله المحذوف وهو الياء)

bunnayy ← >ibn

امرأة ← مُرَيْأة

muray>ah ← >imra>ah

حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بتحريك ما بعدها، لأنها إنما دخلت توصلا إلى النطق بالساكن، وما بعد الأول في التصغير يكون أبدا محركا فلم يحتج إلى الهمزة، ولما حذفت الهمزة رد المحذوف لأن الباقي لا يفي ببناء التصغير إذا كانا حرفين[(١)].

تحتفظ اللغة بهمزة الوصل أحيانـاً في درج الكلام أي: تحويلها إلى همزة قطع، من ذلك تصغيرهم بَنُون على أُبَيْنون على غير قياس، ومفرده ابن والقياس حين تبدأ الكلمة بهمزة وصل تسقط مع التصغير، لأن العلة التي جاءت من أجلها انتفت، وهي لئلا يبدأ النطق بصامت غير متحرك، لكن حين يتحرك الصامت الأول بضمة التصغير تسقط الهمزة فالقياس أن يصغر على بُنَيّون، وعلل شذوذه سيبويه بقوله «فعلوا هذا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم إياها في كلامهم»[(٢)].

ومما يعزز تحويلها إلى همزة قطع ما ذكره الاستراباذي «أُبَيْن تصغير ابن بجعل همزة الوصل قطعاً»[(٣)].

---

(١) الجاربردي، متن الشافية ٨١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣/ ٤٥٦.

(٣) الاستراباذي، شرح الكافية ٢/ ١٧٠-١٧١.

وربما يكون تصغيره على أُبَيْنون بهمزة قطع رغبة في المزيد من الوضوح الصوتي، ولعلّ ما يؤيد ما ذهبنا إليه إثبات ثعلب لهمزة الوصل في الأسماء في حالة التصغير ولم يسقطها، وذلك بتحويلها إلى همزة قطع، فيقال في اضْطرب أُضَيْريب بحذف الطاء لأنها بدل من تاء افتعل، وهي زائدة وأبقى همزة الوصل لأنها فضلتها بالتقدم. ومذهب سيبوية إسقاطها سواء بقي على مثال الأسماء أم لا(١).

وكذلك الأمر إذا كان العلم قد سمي على فعل الأمر رد إليه محذوفه نحو:

قُلْ ← قُوَيْل(٢)

qul ← quwaylun

وكذلك لو سمي بخُذْ وكُلْ لقيل أُخَيْذ وأُكَيْل لأن فاءه همزة محذوفة(٣).

ولا ننسى أن نذكر أن سيبويه يفرق بين ما بقي بعد الحذف على حرفين نحو:يَد ودَم وما بقي على أكثر من حرفين: مَيْت وهَيْن ولَيْن، ويرى أن تصغير النوع الثاني لا يرد المحذوف، تقول: مُيَيْت في تصغير: مَيْت، وذلك لأن بنية الكلمة جاءت على ثلاثة صوامت وبها يحصل بناء التصغير، وهي تتوافق مع أقل أوزان التصغير وهو فُعَيْل، وإذا كان الحذف جاء كنوع من التخفيف فإن الكلمة أحوج ما تكون إليه وهي على أحد أوزان التصغير، وذلك لأن علامة التصغير تزيد حروف الاسم وبالتالي تزداد مقاطعه فتزداد الكلمة ثقلا على اللسان، ويمكن مقارنة بنية مَيْت بمَيّت:

مَيْت ← مُيَيْت

may/tun ← mu/yay/tun

---

(١) السيوطي، همع الهوامع ٦/ ١٣٨.

(٢) الاستراباذي، شرح الشافية ١/ ٢١٨.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١٢١.

مَيِّت ← مُيَيِّت

mu/yay/yi/tun ← ma/yyi /tun

فهو يتكون في المثال الأول (مُيَيْت) من ثلاثة مقاطع، وفي المثال الثاني (مُيَيّت) من أربعة مقاطع، إلا أن غيره كالمازني والسيرافي يطرد الباب على وتيرة واحدة ويوجب رد الأصول المحذوفة(١).

أما إذا كان اسم العلم منقولا عن اسم من حرفين فتصح فيه حالتان(٢):

١- إذا كان حرفه الثاني صحيحا يضعف نحو:

هَل ← هُلَيْل

hulayl ← hal

ويجوز أن تزيد في آخره ياء تحل محل تضعيفه مثل هُليّ hulayy .

واجتلبت هذه الحروف حتى تنسجم بنية الكلمة مع أقل أوزان التصغير حروفا(فُعَيْل)، ومما يؤيد ذلك أن اللغة أبقت الألفاظ المنقوصة على ما هي عليه دون أن يرد الأصل الناقص ما دام هناك ثلاثة حروف تماثل أقل صيغ التصغير (فُعَيْل)، فيقال في: هار هُوَيْر وشال شُوَيْل وميت مُيَيْت(٣).

٢- وإذا كان معتلاً فإنه يضعف قبل التصغير أي عند التسمية به، وعندئذ يبقى على حاله وتدخله ياء التصغير نحو:

كَي ← كيّ ← كُييّ

---

(١) الاسترابادي، شرح الشافية١/ ٢٢٤، السيوطي، همع الهوامع ٦/ ١٣٧، ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١٢١، ارتشاف الضرب١/ ١٥٧.

(٢) السيوطي، همع الهوامع ٦/ ١٣٦، أبو حيان، ارتشاف الضرب ١/ ١٧٥، الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٣٢٢ الاسترباذي، شرح الشافية ١/ ٢١٨.

(٣) السيوطي، همع الهوامع ٦/ ١٣٦.

kuyayy ← kayy ← kay

لُويّ ← لَوّ ← لَو

luwayy ← laww ← law

ثالثا: التصغير وبنية الاسم الثلاثي

أولاً: الاسم الصحيح

إذا كان الاسم الصحيح على ثلاثة صوامت سواء اختلفت حركاتها أو لم تختلف فإنه يصغر على وزن فُعَيْل[١]:

جَبَلٌ ← جُبَيْلٌ

jabal ← jubaylun

فإن كان الاسم مشدداً ثلاثياً: مثل (خلّ) فإنه يفك إدغامه لحجز الياء بينها[٢]:

خَلّ ← خُلَيْل

xallun ← xulaylun

ويفترض أن يتحرك الحرف الأخير من الأسماء الثلاثية بحركة تتوافق مع الموقع الإعرابي لها في الجملة، لكن ما نجده أن بعض الأسماء جاءت حروف نهاياتها زائدة على الأصل وهي في الأصل ثلاثية، وفي هذه الحالة تعامل معاملة الثلاثي أي تصغر على فُعَيْل، ولا يكسر ما بعد الياء وإن جاء زائدا، أي يبقى مفتوحا كأصله تماما.

وهذه الحروف جاءت زائدة على الأصل، بمعنى أنّ وجودها متصل بوجود الأصول، وكأن التصغير تم قبل دخولها، نذكر منها[٣]:

١- ما ختم بتاء التأنيث نحو: طَلْحَة طُلَيْحَةٌ.

---

(١) سيبويه، الكتاب ٢/ ٤١٥، ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١١٥.

(٢) العكبري، اللباب ٢/ ١٧٠.

(٣) سيبوية، الكتاب ٢/ ١٠٧.

٢- كل ثلاثي ختم بألف مقصورة نحو: حُبْلَى وحُبَيْلى.

٣- كل اسم ختم بألف التأنيث الممدودة، نحو: حَمْرَاء فتقول في التصغير حُمَيْراء.

٤- المختوم بالألف والنون الزائدتين: وذلك في الصفات مطلقا، يقال في سَكْرَان: سُكَيْرَان وعَطْشَان: عُطَيْشان وفي حَيْرَان: حُيَيْران لأن مؤنثها فَعْلَى نحو: عَطْشَى وسَكْرَى وحَيْرَى، إذ لانقول فَعْلَانة، حيث اشترط العلماء في تصغير المختوم بألف ونون زائدتين ألّا يختم مؤنثه بتاء التأنيث، كما اشترطوا أيضا ألا يجمع على فَعَالِين نحو: سَرْحَان وسَرَاحِين وسُلْطَان وسَلاطِين.

٥- ما جاء على وزن أفعال من جموع القلة من ذلك تصغير أَجْمَال على أُجَيْمال وأَفْرَاس على أُفَيْراس وأنْهَار على أُنَيْهار.

ثانيا: الاسم المعتل:

إذا كان الاسم معتلاً فإنه يتعرض لتحولات صوتية تطرأ على بنيته حسب موقع الحرف المعتل من الكلمة، نجملها بما يلي:

أولاً: تحولات الحرف الثاني: يصح في تصغيره الحالات التالية:

أ. إن كانت المدة (ألفًا) جاءت في موقع الواو أو الياء في البنية العميقة عادت إلى أصلها، فالواوي نحو: باب وتاج[1]، يقال في تصغيرهما بُوَيب وتُوَيْج:

بَاب ← بُايْب ← بُوَيْب (انزلاق واوي يتوافق مع أصل الكلمة وتقصير للفتحة)

bāb → buāyb → buwayb

---

(١) السيوطي، همع الهوامع ٦/ ١٤٠، العكبري، اللباب ٢/ ١٦٥، الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٣٢١، الاستراباذي، شرح الشافية ٢/ ٢٠٩.

والياء نحو: نَاب وغَاب يقال فيهما نُيَيْب وغُيَيْب، وما حدث من ناحية صوتية على النحو الآتي:

ناب ← نُايب ← نُيَيْب

näb ← nuäyb ← nuyayb

فقد قصرت الفتحة الطويله (ä) بحيث تحولت إلى فتحه قصيره ثم جيء بالياء الانزلاقية على شكل (y) بين ضمة التصغير والفتحة لتتوافق مع أصل الكلمة اليائي.

ب. وإن كانت المدة (ألفًا) مجهولة الأصل تحولت واواً نحو عَاج عُوَيْج، وصَاب صُوَيْب[1] وقد حمله بعض القدماء على الأكثر كما حمله بعضهم على المناسبة لضمة التصغير، يقول الأنباري: «فإن كانت الألف مجهولة حملتها على الواو، لأنه الأكثر في هذا الأصل، فتقول في صَاب – وهو شجر مرّ-: صُوَيب»[2].

ويلاحظ أن اللغة فرقت في تعاملها مع المدة التي جاءت ثانية في بنية الكلمة: بين ما هو أصل في بنية الكلمة وبين ما هو زائد أو غير معروف الأصل، فذهبت اللغة إلى أن ما جاءت في موقع الأصل ترد إلى أصلها، وما هو غير معروف الأصل تتحول واواً.

وأخذ المحدثون يعللون هذا الاختلاف في التعامل، فيرون أن علة ما رد إلى أصله يعود إلى أن التصغير إجراء مستقل تتعرض له الكلمة فهو يتعامل مع مادتها أي مع أصلها، كما أنه لا يتعرض للإعلال، لأن هذا الصوت الثاني يشكل بداية مقطع

---

(١) السيوطي، همع الهوامع ٦/ ١٣٣، الأزهري، التصريح ٢/ ٣٢٢.

(٢) العكبري، اللباب ٢/ ١٦٥، الاسترابادي، شرح الشافية ١/ ٢٠٩، ابن يعيش، شرح المفصل ٥/ ١٢٣، الفارسي، التكملة ١٩٨.

مقفل ينتهي بياء التصغير، فموقعه موقع قوي بسبب وجود الحركة بعده وهي عنصر أساسي في التصغير[١].

أما إذا كانت الألف زائدة أو غير معروفة الأصل كما في عاج؛ فإنها في نظرهم لا تمثل سوى فتحة طويلة، فإذا سبقت بضمة حدث نتيجة الانزلاق بين الحركتين واو انتقالية تليها ياء التصغير ساكنة، من ذلك :

عاج ← عُايج ← عُوَيْج

<uwayj ← <uäj ← <äj

وما حدث في رأيهم أن الحركة الطويلة (الفتحتان) يحذف إحداهما وانزلقت الواو بين الحركتين بتأثير الضمة[٢].

ج. فإن كانت المدة كسرة طويلة حدث السابق معها أي ردت إلى أصلها، رِيْح رُوَيْحة، يقول السيوطي: «ويقلب ثاني المصغر واواً وجوباً إن كان منقلباً عنها كدِيمة ودُوَيْمة وقِيْمة وقُوَيمة»[٣].

وجاءت الكسرة الممطولة في دِيمة قبل التصغير dïmah نتيجة حذف شبه الحركة تعويضاً عن المحذوف فكانت الكسرة الطويلة، أما في التصغير فالتحول جاء نتيجة التقاء الحركات (ui) على النحو الآتي:

duwaymah ← duiaymah ← dïmah

حيث التقت حركتان الضمة والكسرة (ui) فانزلقت شبه الحركة بينهما(w) وهذه الواو هي أصل الكلمة بعد أن سقطت الكسرة (i) فأصبحت دُوَيْمة.

(١) شاهين، المنهج الصوتي ١٥٤، ديزيره، الأصوات ١٣٣.

(٢) ديزيرة، الأصوات ١٣٢، عبد القادر، علم الصرف الصوتي ٤٠٠.

(٣) السيوطي، همع الهوامع ٦/ ١٣٣، الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٣٢١.

د. أما إذا كانت الياء (شبه الحركة) أصلاً في بنية الكلمة لم تتغير نحو: شَيْخ، ويكون في تصغيره ثلاثة مذاهب:

أحدها: شُيَيْخ بضم الأول على الأصل.

والثاني: شِيَيْخ كسر الأول إتباعًا للياء.

والثالث: شُوَيْخ ضم الأول وإبدال الياء واواً من أجل الضمة قبلها .

حيث أجاز نحاة الكوفة أن تقلب الياء في مثل هذا واوا، اعتماداً على قول أبناء اللغة في تصغير: بَيْضَة بُوَيْضة، وتبعهم في ذلك ابن مالك من المتأخرين، وعلى هذا المذهب تصغر: عَيْن وشَيْء على: عُوَيْنة وشُوَيْء، وأجاز النحاة في: شِيَيْخ بكسر الحرف الأول في اليائي فقط[١].

وهذا التحول الصوتي الذي طرأ على فاء الكلمة مشروط فيه بالثلاثي الذي ثانيه ياء، وذلك لكراهية الياء بعد الضمة على الرغم من أن سيبويه لم يستحسنه، إذ يقول:«شَيْخ وسَيِّد فأحسنه أن تقول شُيَيْخ وسُيَيْد فتضم، لأن التحقير يضم أوائل الأسماء وهو لازم له كما أن الياء لازمة له، ومن العرب من يقول شِيَيْخ وبِيَيْت كراهية الياء بعد الضمة»[٢].

وحقيقة أن ما طرأ على فاء المصغر الثلاثي من تغير صوتي في العربية الفصحى له نظير في اللهجات العربية المعاصرة، وإن كان غير مشروط بما ثانيه ياء، إذ يلحظ أن كثيرا من اللهجات العربية المعاصرة تغير صائت فاء الاسم المصغر من الضمة إلى الكسر الممال أو الكسر القصير في صوغ أسماء الأعلام، ففي شمال مصر مثلا يرد المصغر من الاسم الثلاثي بإمالة فائة نحو الكسر، وإمالة ما قبل ياء

---

(١) السيوطي، همع الهوامع ٦/ ١٣٣، أبو حيان، ارتشاف الضرب ١/ ١٧٤.

(٢) الاستراباذي، شرح الشافية ٢/ ٢١١، الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٣٢٢.

التصغير نحو ذِنِيبة: dënïbah بدلا من ذُنَيْبة مصغر ذنب، وأحيانا يكتفي بكسر فاء المصغر فقط دون إمالة ما قبل ياء التصغير، كما في لهجة أسوان في نحو بِنية binayah بدلا من بُنيّة مصغر ابنة[١].

هذا كله إذ لم يوقع التصغير في لَبس، فإذا أوقع في لَبس لم يرد البدل إلى أصله، بل يبقى على حاله حتى لو كان لينًا، ففي تصغير عيد من «عَوَد» تقول: عُوَيْد <uwayd بحسب القاعدة، ولكن هذا يلتبس بتصغير عُوْد ولذلك تعدِل عن عُوَيد إلى عُييد للتفرقة بين المثالين[٢].

وما قيل في شبه الحركة الياء (y) يقال في شبه الحركة الواو (w) الواو إذا وقعت حشواً فلا تخلو من أن تكون ثانية أو ثالثة، فإذا كانت ثانية مثل جَوْزة ولَوْزة فإنها لا تتغير في التصغير؛ لأنها تحرك بالفتح في التحقير وتقع الياء ساكنة بعدها فنقول جُوَيْزة ولُوَيْزة[٣].

٥. وإن كانت المدة أصلها (همزة) في البنية العميقة نحو: ذيب وراس ردت إلى أصلها الهمزة فيقال: ذُؤَيب ورُؤَيْس بعودة الهمزة: لأنها بعد أن تحركت وضم ما قبلها زال سبب انقلابها[٤].

والذي حدث قبل التصغير أن الهمزة سقطت ثم مطلت الكسرة القصيرة على النحو الآتي:

ذِئْب ← ذِيْب

(١) عبد الجليل، عمر صابر، التصغير في أسماء الأعلام العربية دراسة تأصيلية في ضوءعلم اللغات السامية المقارن، ٢٩-٣٠.

(٢) شاهين، المنهج الصوتي ١٥١.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١٢٤.

(٤) الاستراباذي، شرح الشافية ٢/ ٢١١، الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٣٢٢ .

ḋïbun ← ḋi>bun

وعند التصغير يصبح اللفظ على النحو الآتي:

ḋuïaybun ← ḋïbun

فتلتقي الحركتان (uï) فيتخلص من الكسرة الطويلة بإسقاطها وإحلال الهمزة مكانها على النحو الآتي: ḋu>aybun .

ثانيا: وإنْ كان الحرف (الثاني والثالث) من حروف العلة فإنه لا يخرج عن أن يكون:

أ. الياء الأولى واوية الأصل مثال: ليّ وطيّ، حينئذ ترد الياء الأولى إلى أصلها الواوي وتدغم الثانية في (ياء التصغير) فيقال في تصغير الكلمات السابقة لُوَيّ وطُوَيّ، وكذا اتفق النحاة على رد أصل الياء التي كانت أبدلت من الواو لاجتماعها مع الياء وسكون أولاهما، كما تقول في تصغير طَيّ وَلَيّ: طُوَيّ ولويٌّ لتحرك الأولى في التصغير[1]، حتى ينسجم بناء الكلمة مع وزن التصغير فُعَيْل، ففتحة التصغير هي التي ألجأت اللغة إلى رد عين الكلمة إلى أصلها.

ب. الياء الأولى أصلية مثال: حَيّ وزَيّ، في مثل هذه الحال تبقى الياء الأولى كما هي دون تغيير إذ أصلها ياء، وتدغم الثانية في ياء التصغير فيقال: حُيَيّ وزُيَيّ، ويلاحظ أنه اجتمعت ثلاث ياءات ومع ذلك احتفظت اللغة بها حتى ينسجم بناء الكلمة مع وزن التصغير فُعَيْل.

ج. مجيء الاسم بواوين، نحو: بَوّ وجَوّ، حينئذ يفك الإدغام وتبقى الواو الأولى ثم تسقط الثانية ويعوض مكانها ياء وتدغم في ياء التصغير فيقال: بُوَيّ وجُوَيّ.

ويتراءى لي أن فك الإدغام في نحو هذه الكلمات جاء من باب المحافظة على إيقاع التصغير، وليتوافق مجيئ الكلمة مع أحد أوزان التصغير وهنا بناء فعيل،

---

(١) الاستراباذي، شرح الشافية ٢/ ٢١١.

كذلك للمحافظة على البنية المقطعية للتصغير، ذلك أن المقطع الثاني للكلمة في هذه الكلمات يجب أن يكون بالصورة الآتية (ص ح ص) ليحمل الصامت الأول حركة الفتحة التي تعد من لوازم التصغير ومكون رئيسي لمورفيم التصغير، ولا حاجة لاستجلاب صامت جديد، حيث يكتفى بالتعامل مع الصوامت المكونة للكلمة ولذا تجري عملية تحريكه بسهولة ويسر.

ثالثا: إذا كان الحرف الثالث مدة (فتحة طويلة):

يرى القدماء أنه يجب رده إلى أصله، مثال: فَتَى وعَصَى، فهذه الكلمات قلبت فيها الياء أو الواو ألفًا لتحركها وفتح ما قبلها، فالألف في فتى: أصلها الياء بدليل جمعها على فِتْيَة، وفي عصا أصلها الواو لأننا نقول في تثنيتها عَصَوان، وعند تصغير هذه الأسماء من مثل فتى ترد إلى أصلها وهو الياء، إذ قد زال بسبب التصغير سبب قلب الواو والياء ألفا وتدغم في ياء التصغير فيقال: فُتَيّ، وفي الأخيرة: ترد إلى أصلها وهو الواو ثم تقلب الواو ياء لتطرفها إثر كسرة وتدغم في ياء التصغير، فيقال في: عَصَا: عُصَيّة[1]

يقول الجاربردي: «وأما في عصا فلأن الألف لما وقعت بعد ياء التصغير واضطروا إلى تحريكها ردوها إلى أصلها»[2].

وأما المحدثون فيرون أن العربية تميل في التأثيرات المتبادلة بين الواو والياء إلى قلب الواو إلى ياء، ويبدو هذا أنه نزوع عام في العربية إلى تغليب الياء على الواو، فمثلا كلمة (عُصَيْوَه) وما شاكلها فيها تتابع صوتي مكروه (<uşaywah) إذ يتتابع فيها مزدوجان وتتابعهما هذا يشبه تتابع الكسرة والضمة، ونظرا لصعوبة هذا

(١) ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١٢٥.

(٢) الجاربردي، متن الشافية ٨٢.

التركيب وكراهية اللغة له فإنها مالت إلى إحداث الانسجام فيه بتغليب عنصر الكسرة على الضمة مما يمكن أن يقال: إن الواو قلبت ياءً[١].

ويتراءى لي في هذه الكلمات أن ما حصل صورة من صور المماثلة، لكنه بطريقة مختلفة إلى حد ما، فالذي حدث هو حذف للحرف المستقل (الواو) والتعويض عما أحدثه هذا الحذف بتضعيف الصوت المجاور له كنوع من المماثلة، ويمكن تمثيل هذا بالكتابة الصوتية الآتية:

عُصَيْوَة ← عُصَيْة ← عُصَيَّه

<uşayyah ← <uşayah ← <uşaywah

يلاحظ أن تتابع الحركتين المزدوجتين (ay) و(wa) تتابع ثقيل مكروه في اللغة العربية، وتخلصت اللغة من هذا الثقل بحذفت شبه الحركة (w) فأحدث ذلك فراغا في بنية الكلمة، ولتعويض هذا الفراغ عمدت اللغة إلى تضعيف الياء؛ ليشكل هذا التضعيف حد ابتداء للمقطع الثاني الذي حذفت منه شبه الحركة(w)، وحد إغلاق للمقطع الصوتي الأول الذي حذفت منه شبه الحركة(w).

---

(١) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية ١٩٠.

رابعا: التصغير وبنية الاسم الرباعي

يصغر الاسم الرباعي على اختلاف أوزانه وحركاته على وزن فُعَيْعل بضم الأول وفتح الثاني واجتلاب ياء ساكنة وكسر مابعد يائه، نحو: جَعْفر جُعَيْفِر (ja<far: ju<ayfir)(١)، وكذلك كل اسم ثلاثي زيد بحرف واحد نحو: جَدْوَل: جُدَيْول judaywil : jadwal(٢) وكذلك يصغر على فُعَيْعِل كل اسم لحقته بعد أربعة أحرف تاء التأنيث، نحو: دَحْرَجَة دُحَيْرِجَة(٣) كما كان ذلك في فُعَيْل، ويصغر عليه كذلك كل اسم لحقته ألف التأنيث الممدودة، نحو: خُنْفساء خُنَيْفِسَاء، وكل اسم لحقته بعد أربعة أحرف الألف والنون نحو: زَعْفَرَان زُعَيْفِرَان(٤).

وكما سبق أن أشرنا أن حروف العلة تتصل بها أحكام ترتبط بها من حيث موقعها في الكلمة، فقد يكون موقعها ثانيا وقد يكون ثالثا وقد يكون رابعا، وكل منها له حكمه الخاص، منها:

أولاً: يرى القدماء أن كل مدة ثانية غير الواو تقلب في التصغير واواً(٥) وإنما قلبت الألف واوا عند التصغير، لأن ثاني الاسم يحرك بالفتحة، ويضم أوله فكان القلب إلى الواو أنسب، يقول ابن جني: «وذلك نحو ألف (فاعِل) و(فاعَل) و(فاعُولٍ) و(فاعالٍ) نحو (ضارِب) و(خاتَم) و(عاقُولٍ) و(ساباطٍ) فمتى أردت تحقير شيء من ذلك أو تكسيره قلبت ألفه واواً، وذلك نحو (ضُويرِب) و(خُوَيْتِم) و(عُوَيْقِيل) و(سُوَيْبِيط) وكذلك (ضَوارِبُ) و(خَواتِمُ) و(عَواقِيل) و(سَوابِيط). فأما

---

(١) الحديثي، أبنية الصرف ٣٥١.

(٢) سيبويه، الكتاب ٢/ ١٠٥- ١٠٦، ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١١٦.

(٣) سيبويه، الكتاب ٢/ ١٢٦.

(٤) أبو حيان، ارتشاف الضرب ١/ ١٧٦ .

(٥) الاستراباذي، شرح الشافية ٢/ ٢١٧.

قلبها في التحقير فأمره واضح، وذلك أن الضمة لما وقعت قبل الألف قلبتها واواً»[١].

أما المحدثون فذهبوا مذهباً مختلفاً يرون فيه أن الألف (الزائدة)، لا تمثل شيئاً سوى وجودها على ما هي عليه (فتحة طويلة)، فإذا سبقت بضمة حدث من الانزلاق بين الحركتين واو انتقالية مع تقصير الفتحة الطويلة يليها ياء التصغير ساكنة هكذا:

ضَارب ← ضُايْرب ← ضويرب

d’ärib ← d’uäyrib ← d’uwayrib

فقد قصرت الفتحة الطويلة ثم التقت حركتان فجيء بالواو لتصحيح بناء الكلمة على وزن فُعَيْعل[٢].

هذا وقد حلل عبد القادر عبد الجليل صيغة كاتب في حالة التصغير بناء على المقطعية العربية فرأى أن: كاتب ← كُأيْتِب........ ص ح ص + ص ح ص + ص ح ص + ص ح ص[٣].

وبما أن المقطع الأول لا يرد في العربية إلا في حالة الوقف، لذا فإن الابتداء به لا تميل إليه العربية لما يتميز به من الثقل الصوتي، وهنا تجيء المخالفة الكمية لتغير البناء المقطعي، وبما أن التصغير يتطلب صوت الياء في حالة بنائه فإن المخالفة الصوتية تنهض على تقصير الصائت الطويل الألف إلى نصف الكمية لتصبح الكلمة

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٨١.

(٢) شاهين، المنهج الصوتي١٥٤.

(٣) ترمز(ص) إلى الصامت و(ح) إلى الحركة في البحث خلافا للرموز المستخدمة في كتاب عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي بحيث ترمز(س) إلى الصامت و(ع) إلى الحركة عنده.

(كَيْتَبٌ) (ص ح ص + ص ح + ص ح ص) ومعها يتحقق وجود الحركة المركبة (ay).

وبما أن وزن الصيغة يتطلب الصائت القصير (الضمة) على المقطع الأول كان لا بد من إجراء تغيير في ترتيب المقاطع بما يتلاءم وحركة هذا الصائت القصير، حيث زاد البناء مقطعا قصيرا لأن وزن الصيغة يقوم عليه، وهذا يكون ملائما لحركة الضم، والصائت الطويل بعدها لأنه من جنسها:

كُوَيْتِبٌ: ص ح + ص ح ص + ص ح + ص ح ص.

ويبدو أن الصيغة الأولى لا زالت مستخدمة في بعض اللهجات الحديثة ويراد بها التهكم والسخرية[١].

أما عند تصغير ما بعد ألفه همزة نحو: قائل وبائع مما قلبت فيه الواو أو الياء همزة في اسم الفاعل على حد تعبير القدماء[٢]، فقد اختلف العلماء في تصغيره، فمنهم من يرى أنه لا ترد الهمزة إلى أصلها في التصغير، أي يكتفي بالتعامل مع البنية السطحية عند التصغير، فيقال فيها: قُوَيْئِم بالهمزة بعد ياء التصغير فيها، والسبب كما يرى بعضهم لأن حرف العلة لم يكن في الطرف الذي هو محل التغيير كما في رداء، ومن أصحاب هذا المذهب سيبويه[٣].

وعلى النقيض نجد الجرمي خالفهم فقال في تصغيره: قُوَيِّل وبُوَيِّع بترك الهمزة لذهاب شرط العلة وهو وقوع العين بعد الألف[٤]، ومن صغر قائل وبائع

(١) عبد القادر، علم الصرف الصوتي ٤٠٠.

(٢) شاهين، في تصريف الأسماء ٢٤٣.

(٣) الاستراباذي، شرح الشافية ١/ ٢١٥-٢١٦.

(٤) الاستراباذي، شرح الشافية ١/ ٢١٥.

على قُوَيِّل وبُوَيِّع فقد أسقط الهمزة للهروب من صعوبة النطق ثم ضُعفت الياء للاحتفاظ في بنية الكلمة على وزن التصغير فعيعل.

ثانيا: وإنْ كانت ثانيه شبه حركة (واوا) أو (ياء) بقيت كما هي، فمثال الواو:

زَوْرَق ← زُوَيرق

zawraq ← zuwayriq

أما إن كانت المدة واوا أو ياء جاءت كعنصر تعويضي بعد سقوط الأصل ردت إلى أصلها فمثال الواو: مُوْقِن ومُوْسِر من أَيْقَن وأَيْسَر، يقال فيهما مُيَيْقِن ومُيَيْسِر[1].

مُوقن ← مُويْقن ← مُيَيْقِن

müqin ← muüayqin ← muyayqin

وربما كان الانزلاق اليائي جاء كنوع من المخالفة لأن الياء أخف في النطق.

وان كانت المدة (ألفا) جاءت كعنصر تعويضي بعد سقوط الهمزة نحو: آدم يقال فيها أُوَيْدم[2] والأصل أأدم حيث جاء سقوط الهمزة الثانية للهروب من صعوبة النطق وذلك لتوالي الهمزتين حيث جاءت هذه الصعوبة من الهمزة الثانية فكانت موضع التغيير.

وعند التصغير فإن الألف تقلب واواً كما يراها الصرفيون العرب القدماء، ولكن ما حدث من ناحية صوتية حديثة أن ضمة التصغير اتصلت بالفتحة العوض بعد إسقاط الهمزة فكانت الواو، فالواو هي نتيجة الانزلاق بين الضمة والفتحة، وقد حافظ هذا الانزلاق على إيقاع التصغير بوزنه المراد، وعلى نوعية المقطع:

---

(١) الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٣٢١.

(٢) السيوطي، همع الهوامع ٦/ ١٣٣.

أُأَيْدم ← أُ يدم ← أُوَيدم

>u/way/dim ← >u/ay/dim ← >u/>ay/dim

ومن الباحثين من يرى أن القلب هنا جاء نتيجة المماثلة الصوتية حيث تأثرت الفتحة الطويلة بالضمة فتحولت إلى صامت من جنس الضمة وهو الواو(١).

ثالثا: إن كان الحرف الثالث من الكلمة معتلا فإنه عند التصغير تحدث له التغييرات الآتية:

١- في تصغير الاسم الرباعي الذي ثالثه ألف أو ياء أو واو (مديات) : ذهب القدماء إلى أنه إذا أريد تصغير الاسم الرباعي الذي ثالثه مدة نحو: غزال فإن الألف تقلب ياء لأنه لا بد من تحريكها، فإن تحركت الألف وقبلها ياء ساكنة فجعلها ياء أولى(٢)، أي أن الألف تقلب ياء لما قد تقرر من أنه يجب كسر الحرف التالي لياء التصغير، ومن ثم يدغم في ياء التصغير فتصبح غُزَيّل، ومثال (الواو) عجوز تصغر على عُجيِّز ومثال الياء رَغيف تصغر على رُغَيِّف.

يقول الاستراباذي: «وإنما قلبتا ياءين لأنهما لابد من تحريكهما فإذا تحركت الواو وقبلها ياء ساكنة وجب قلبها ياء، وإذا قصدت تحريك الألف فجعلها ياء أولى لأنها إن جعلتها واواً وجب قلبها ياء»(٣)، ويقول الجاربردي: «وأما الألف في رسالة فلأنهم لما اضطروا إلى تحريكها قلبوها ياء وأدغموا»(٤).

أما المحدثون فيرون غير ما رآه المتقدمون في تحليل بنية التصغير، إذ يرى عبد الصبور شاهين أن ما حدث تم على مرحلتين بالتدرج وهما:

---

(١) حازم، تصريف الأسماء ٣٦٨.

(٢) الاسترباذي، شرح الشافية١/ ١٧٧.

(٣) السابق ١١/ ٢٢٧.

(٤) الجاربردي، متن الشافية ٨٢.

١- إسقاط الحركة الطويلة المتمثلة بالمد.

٢- التعويض عنه بتضعيف ياء التصغير، ففي كلمة غزال يقال: غُزَيِّل، وكذا في عَجُوز عُجَيّزة، وإن كانت المدة في هذه الكلمات زائدة.

يقول: هكذا ينبغي أن نتصور سقوط الألف في غلام لتحل محلها فتحة التصغير ثم تجيء ياء التصغير بعد ذلك فيقال غُلَيْم، ولكن تصغير الكلمة لا يفترق عن تصغير الثلاثي إلى جانب أنه يفقدها إيقاعها النبري الذي اتخذ شكل الطول في غلام، فحولت اللغة نبر الطول إلى نبر التوتر بتضعيف ياء التصغير فقيل غُلَيّم، كما أن صوت اللين الألف والواو والياء في هذه الكلمات ليس سوى حركة طويلة، وقعت بعد عين الكلمة ولما كان التصغير يجلب إلى فاء الكلمة حركت الضمة إلى عينها حركت الفتحة فإن هذه الحركة الطويلة تتأخر موقعها بعد ياء التصغير التي تزاد ثالثه.

فإذا نظرنا إلى صيغة التصغير فُعَيْعِل وجدناها تنقسم إلى مقاطع ثلاثة ونحن ملزمون أن نجعل الكلمة على مثال هذا الوزن الإيقاعي فكلمةٌ نحو:

غزال تصغّر هكذا ġuzayäl

وكذلك: عجوز ← <ujayüz

وأيضا: رغيف ← ruġayïf

ومن ذلك نرى أن المقطع الأخير لم يأخذ صورة المقطع الطويل الأخير في فُعَيْعل (ص ح ص) فكان أن سقطت الحركة الطويلة وعوض موقعها بتضعيف ياء التصغير مع كسرها كما هو حكم الصيغة:

غُزَيّل ← ġuzayyil[١]

---

(١) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية١٥٥، لا بد من الإشارة هنا إلى أن الرموز الصوتية المستعملة =

وهناك من رأى من المحدثين أن الحركة هنا لم تسقط، وإنما الذي حدث هو من قبيل مماثلة الحركة الطويلة (ä) للياء شبه الحركة (y) السابقة لها، حيث قلبت ياء (شبه حركة)، وفي هذه الحالة تتوالى أشباه الحركات المتماثلة فتتحد لتشكل شبه حركة مضعفه فتصبح :

غزال ġazäl ← ġuzayyil

ومبرر تحول الحركة متوفر حيث تحولت إلى شبه حركة من جنس شبه الحركة المجاورة تبعا لقانون المماثلة، فالفتحة الطويلة تتحول إلى الياء (شبه الحركة) مماثلة لشبه الحركة السابقة وكذلك مع الضمة الطويلة والكسرة الطويلة[١].

وأحسب أن سقوط الحركة الطويلة ثم التعويض مكانها بالياء للمحافظة على وزن التصغير أولى من المماثلة، لعدم وجود التناسب الصوتي بين الحركة الطويلة وشبه الحركة (y) في تصغير غزال وعجوز ورغيف.

وينطبق ما قيل هنا على المدة (الكسرة طويلة) التي بعدها الهمزة الأصلية نحو: مَجِيء مُجَيِّىء، أو بعد الضمة الطويلة نحو: هُدُوْء هُدَيِّىء وذلك بإبقاء الهمزة الأصلية دون إسقاطها، وقد يطرأ على الكلمة المشتملة على همزة أصلية تغيرٌ آخر وذلك بإسقاط الهمزة، ويفسر في هذه الحالة سقوط الهمزة بأحد تفسيرين:

أحدهما: تخفيف الهمزة بإسقاطها ثم سقوط الحركة الطويلة والتعويض عنها بالياء للمحافظة على وزن التصغير، كما في نَبِيْء نُبَيّ.

=

عند عبد الصبور شاهين تختلف إلى حد ما عما اعتمدها الباحث، هذا وقد وحدها الباحث على صورة واحدة كما جاءت في الجدول الوارد في ص٢.

(١) القراءة، الحركات ٦٦-٦٧.

والثانية: تخفيف الهمزة بإسقاطها ثم التعويض مكانها بالياء كما في أُفَيِّس (أُفَيْئس تصغير أَفْؤُس).

ويعود الاختلاف في التفسير إلى ما بين الحالتين من فرق وذلك بالنظر لما بين أفؤس ونبيء من فرق، فالهمزة في نبيء سبقت بحركة طويلة ومع أفؤس بصامت، يقول ابن جني: «وكذلك إن وقعت الهمزة بعد ياء فُعَيْل ونحوه مما زيدت فيه لمد أو بعد ياء التحقير فتخفيفها أن تخلصها ياء، وذلك قولك في خُطَيْئة خُطَيَّة وفي نبيء نُبَيّ وفي أُفَيْئس تصغير أَفْؤُس أُفَيِّس وفي تخفيف أُرَيْئس تحقير أَرْؤُس أُرَيّس، لا تحرك واحدة من هاتين الياءين ألبتة، لأن حرف المد متى تحرك فارق المد ولأن ياء التحقير أخت ألف التكسير فكما أن الألف لا تتحرك كذلك أجروا الياء هنا إذا كانت فيه رسيلتها»(١).

أما إذا تلى الألف الزائد همزة غير أصيلة فإن لها حكما يختلف إلى حد ما عما سبق نحو: عطاء، فعند تصغيرها كما يرى القدماء تجتمع ثلاث ياءات: ياء التصغير ثم تقلب الألف ياء، وتقلب الهمزة ياء لزوال سبب قلب الواو أو الياء همزة فتعود كل منهما، ثم تقلب الواو ياءً لتطرفها إثر كسر، فيقال فيها عُطَيّ بحذف الياء الأخيرة، ويدور الإعراب على الثانية(٢).

يقول ابن يعيش: «فإنك تحذف الياء الأخيرة لثقل الجمع بين الياءات وخصوا الأخيرة بالحذف لتطرفها وكثرة تطرق التغيير إلى اللام»(٣).

أما المحدثون فيحللون بنية الكلمة عند التصغير غير ما حللها القدماء، يقول عبد الصبور شاهين: «حين يكون في آخر الكلمة حرف بدلٍ -سواء أكان ليناً أم غير

---

(١) ابن جني، سر الصناعة ٢/ ٧٣٨.

(٢) الاستراباذي، شرح الشافية ١/ ٢٣١.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١٢٦.

لـين - في هـذه الحالـة يـرد البـدل إلـى أصـله مطلقـاً، وإن أعـل في بعـض الكلمـات أحيانـًا، وفي كلمة كساء -كسا يكسو -ترد الهمزة إلى أصلها الواوي فيقال كُسَيْو ثـم يقال اجتمعت الواو والياء وسبقت أحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء فقيل كُسَيّ»[1]، ويفهم من كلامه أن الألف الزائدة (الفتحة الطويلة) تحـذف عند التصغير وترد الهمزة إلى أصلها (الواو)، ثم يحدث لها تماثل مع يـاء التصـغير فيقال في تصغيرها:

كِسَاء ← كُسَيْو ← كُسَيّ

kisä> ← kusaywun ← kusayyun

ويـرى عبـد القادرعبـد الجليـل أنـه «في صـيغة (عـلاء) يبـدو أن الهمـزة ذات وظيفة تباينية نبرية، لذا فإن إقالتها من البناء حين يصار إلى التصغير لا يغير من القيمة التمييزية، وتجري مقاطعها حين تصغّر على وفق التالي:

علاء ← علاو ← عُلَيْوٌ ← عُلَيٌّ

ص ح + ص ح ص + ص ح ص (عُلَيْوٌ)

ص ح + ص ح ص + ص ح ص (عُلَيٌّ)»[2]

وهنـا يجـري الانتقـال الصـوتي مـن أجـل التجـانس إذ إن اليـاء حـركـة أمامية ضيقة، والانتقـال مـن موضـعها إلـى موضـع (الـواو) الحـركـة الخلفيـة الضـيقة أمـر يكتنفه الثقل مما استلزم جريـان المـد الصـوتي مع انسيابية حـركـة اليـاء، وكلاهمـا صوت انتقالي يتميز بنفس الخصائص الصوتية للآخر ما عدا مواقعهما المختلفة، ويمكن دراستها في ضوء غلام ثم حدث أن سقطت الهمزة ثـم عـوض عنهـا بمطل

---

(١) شاهين، المنهج الصوتي ١٥٣.

(٢) ترمز(ص) إلى الصامت و(ح) إلى الحركة في البحث خلافا للرموز المستخدمة في كتـاب عبـد القـادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي بحيث ترمز(س) إلى الصامت و(ع) إلى الحركة عنده.

الصامت السابق»[١].

وربما يُفَسّر ما حدث كالآتي:

كِسَاء ← كُسَيْاو ← كُسَيّ

kusayy ← kusayäw ← kisä>

حيث يلاحظ هنا أن المقطع الأخير بدأ بحركة طويلة(äw) والنظام الصوتي للفصحى لا يجيز الابتداء بحركة؛ بالإضافة إلى أنه لا يجيز وجود مقطع يبدأ بحركة في وسط الكلمة، ولهذا سقطت الحركة الطويلة، ويمكن توضيح ذلك عن طريق التحليل المقطعي الآتي:

كُسَياو (ك + سي + او) ← ص ح + ص ح ص + ح ح ص

وجيء بالياء الصامت حد ابتداء للمقطع، وذلك مماثلة للياء حد إغلاق المقطع السابق ثم سقطت الهمزة لأنها جيء بها في المفرد لإغلاق المقطع المفتوح.

والسؤال الذي نطرحه هنا لما نفترض ما حدث ل (كساء) هو ذاته ما حدث لـ (غزال) خاصة إذا علمنا أن الألف وقعت فيهما ثالثة، كما ويليهما صامت واحد يقع بعد ياء التصغير، والأمر الآخر أن الألف زائدة في جميع الأمثلة السابقة، ولعلنا نكون على صواب إذا افترضنا مرة أخرى أن ما حدث هنا هو ذاته ما حدث لغزال، لكن جاء سقوط الهمزة بعد التصغير مع كُسَيّ من باب التخفيف لا سيما إذا علمنا أن نبر الطول تحول إلى نبر توتر بتضعيف ياء التصغير فقيل كُسَيّ، مما يؤدي إلى صعوبة في نطق الهمزة فتخلصت اللغة منها ولا حاجة لها في التصغير.

ونحب أن نشير هنا إلى أن القدماء لم يفرقوا بين الواو في عَجُوز والواو في أَسْوَد سوى أنهم وصفوهما بأنها في الأولى ساكنة وفي الثانية متحركة، على الرغم من

---

(١) عبد القادر، علم الصرف الصوتي ٤٠٠.

أنها في الأولى حركة طويلة وفي الثانية صامت، ولذلك نجد أنه لم يرد في اللغة مع الحركة الطويلة سوى نمط واحد، وهو التخلص من الحركة الطويلة لأنها تأتي بعد ياء التصغير، وهي لا تصلح أن تمثل حد ابتداء للمقطع، وما بعد ياء التصغير لابد أن يأتي صامتا ولذلك تتخلص منه اللغة لأنها لا تبدأ بحركة كما أنه يمثل موقعه بداية المقطع ولذلك تصحح الكلمة بحذف الحركة الطويلة وعوض عنها بتضعيف الياء.

أما مع (الواو) في أَسْوَد وهو صامت - بدليل أنها تليت بحركة - فإنه يجوز فيها نمطان هما:

١- القلب والإدغام وهو الكثير نحو: (أُسَيِّد) حيث قلبت الواوياء وأدغمت في ياء التصغير

٢- إظهار الواو وهو قليل نحو (أُسَيْوِد).

وعلل القدماء ذلك بقولهم: «أما غير اللام فإن كانت ساكنة في المكبر فلابد من قلبها ياء نحو: عُجَيِّز وجُزَيِّر في عَجُوز وجَزُوْر، وإن كانت فيه متحركة أصلية كانت كأَسْوَد ومزود أو زائدة كجَدْوَل فالأكثر القلب ويجوز تركه كأُسَيْوِد وجُدَيْوِل لقوة الواو المتحركة، وعدم كونها في الآخر الذي هو محل التغيير، وكون ياء التصغير عارضة غير لازمة»(١).

بقي من الحالات التي لم تعرض فيما سبق حالة اجتماع صوتي الياء الصامتة والألف المدية المتجاورتين في نحو سياسة وكياسة، ويلاحظ أن الحرف الثاني يخضع لقاعدة وثالثهما يخضع لقاعدة أخرى، وتقضي قاعدة الحرف الثاني أن يرد إلى أصله، وتقضي قاعدة الحرف الثالث التخلص من الحركة الطويلة، لأنها تأتي بعد ياء التصغير وهي لا تصلح أن تمثل حد ابتداء للمقطع، وما بعد ياء التصغير

(١) الاسترابادي، شرح الشافية ١/ ٢٢٦-٢٢٧.

لابد أن يأتي صامتا، ولذلك تتخلص منه اللغة لأنها لا تبدأ بحركة كما أنه يمثل موقعه بداية المقطع، ولذلك تصحح الكلمة بحذف الحركة الطويلة ويعوض عنها بتضعيف الياء فيقال في سياسة سُوَيّسة لأنها من ساس يَسُوس ويقال في كياسة كُيَيْسة لأنها من كاس يكيس:

سياسة ← سُوَيِّسَة

siyasätun ← suwayyisatun

وإنْ كان آخر الكلمة ياء مشددة يسبقها حرفان خففت وأدغمت بياء التصغير نحو:

عَليّ ← عُلَييّ ← عُلَيّ

<aliyy ← <ulayyy ← <ulayy

والحذف هنا بسبب اجتماع الياءات إلا إذا كان يسبقها أكثر من حرفين يبقى الاسم على لفظه نحو: كُرْسِي كُرَيْسِيّ.

ومن أسباب الحذف كذلك تشكل مقطع مرفوض يبدأ بصامتين وهو (<ulayyy) فوجب الحذف، وهي الياء الأولى الساكنة بعد ياء التصغير، بالإضافة إلى أن من أسباب الحذف أن تتابع حروف العلة مما يمجه الذوق ويصعب نطقه، وكذلك جاء حذف إحدى ياءي الكلمة للتخلص من توالي الأمثال، وهذا التخلص يؤدي إلى تجنب المقطع (ص ح ص ص ص) الذي ينتهي بثلاث ياءات في حالة الوقف كما يؤدي إلى تجنب المقطع (ص ح ص ص) في وسط الكلمة.

ومما يشبه السابق ويفسر تفسيراً صوتيا أن العرب صغرت عَشِيَّة على عُشَيْشَة، وعد على غير قياس كما يرى القدماء، ووُجِّه أنه عند تصغير عَشِيَّة (<ašiyyah) تجتمع ثلاث ياءات بعد دخول ياء التصغير فتصبح الكلمة على النحو الآتي (<ušayyyah) وهذا ما ترفضه العربية لاجتماع ثلاث صوامت من

جنس واحد، وما تقوم به اللغة حينئذ هو إسقاط إحدى الصوامت الثلاث (ما بعد ياء التصغير)، ولكن اللغة لم تكتف بذلك، بل سعت إلى تعويض موقعه بصامت آخر غير الياء، فاجتلبت الشين كنوع من المماثلة الصوتية للشين السابقة، وهو ما يدعى بالمماثلة المقبلة الكلية المنفصلة، ويعزز هذا ما ذكره الجاربردي «كذا عُشَيْشية والقياس عُشَيّة ووجهها أنك لما صغرت عُشَيَّة اجتمع ثلاث ياءات، والقياس حذف الأخيرة كما في عُطَيّة ومُعَيّة، فأبدلوا الياء الوسطى شينا إذ يهون عليهم زيادة الحرف من جنس العين كما في باب التَفْعِيْل، وذكر في الصحاح أنه سمع خَبْخبُوا عنكم من الظهيرة أي أبردوا وأصله خَبِّبُوا بثلاث باءات أبدلوا من الباء الوسطى خاء للفرق بين فعل وفعلل، وخص الخاء لأن في الكلمة خاء»[١].

أما تصغير دابّة التي يظهر فيها المقطع الطويل المغلق بصامت المكون من (ص ح ح ص) وهو مقطع يوصف بأنه مكروه في اللغة العربية ولا يرد إلا في حالتين:

إحداهما: في حالة الوقف بالسكون.

الثانية: في حالة الوصل بحيث يكون صامته الأخير صامتا مشددا[٢]، فعند تصغيرها يحدث التحولات الصوتية الآتية:

دابّة ← دُابّة ← دُوَيْبّة

däbbah ← duäybbah قصرت الفتحة ثم انزلقت الواو بين الحركتين: duwaybbah.

أما سبب التغير من الصائت الطويل (الألف) إلى صامت الواو (w) فهو نتيجة الانزلاق الصوتي بين الحركتين الضمة والفتحة الطويلة(uä) وهو ذاته ما

(١) الجاربردي، متن الشافية ٧٦.

(٢) غالب المطلبي، في الأصوات اللغوية ٢٣٩، كنعان، الحركة المزدوجة ٥.

يحتاجه وزن الصيغة فُعَيْل، لأنها تحتاج إلى صامت في بداية المقطع الثاني، ثم إنه بعد هذه التحولات الصوتية يتكون المقطع المديد المغلق بصامتين (وَيْبْ) ويرمز له (ص ح ص ص)، وهو مقطع يندر وروده في درج الكلام، ولذلك يصبح عرضة للتحول الصوتي وخاصة إذا اشتمل على الحركة المزدوجة (äy) حيث يتغير الصوت المزدوج إلى صائت الإمالة الطويلة نحو الكسر (ë) ويلاحظ أحيانًا أنه يتطور المزدوج الحركي في التصغير إلى صورة أخرى وهي تمثل صورة الفتح:

(ä) ← (äy)

ويعزز هذا قول الجاربردي: «وزعم بعض الكوفيين أن الألف قد تجعل علامة للتصغير مكان الياء قالوا من ذلك هُدَاهد تصغير هُدْهد ودَوَابّة وشَوَابّة تصغير دابّة وشابّة»[1].

(١) أبو حيّان، ارتشاف الضرب ١/ ١٧١.

خامسا: التصغير وبنية الاسم الخماسي

ينقسم المجرد من الأسماء إلى ثلاثي ورباعي وخماسي، وكل من الثلاثي والرباعي لا يحذف منه شيء عند تصغيره، لأن الثلاثي كما يصفه القدماء بأنه أعدل الأبنية وأخفها ولذا يحتمل زيادة التصغير وكذلك الرباعي[١] كما سبق، وتصغر الأبنية الثلاثية على وزن فُعَيْل والرباعية تصغير على وزن فُعَيْعِل.

أما بالنسبة لتصغير الاسم الخماسي فإنه مما يمكن ملاحظته: أنه ليس هناك ضابط يضبط عملية تصغيره وما يحدث له من تغيير، فعلى الرغم من أنه يرد إلى أصله في حالات كما في دِنَّار إلا أن ذلك لا يمنع من أن يطال بعض حروفه الحذف كما يحدث في فَرَزْدَق لأن صيغ التصغير ببساطة هي: فُعَيْل وفُعَيْعِل وفُعَيْعِيل، وهي تلزمنا أن نجعل الكلمات الخماسية على مثال فُعَيْعِيل في الوزن الإيقاعي، ولذلك نلجأ لعملية الحذف حتى تتوافق صورة الخماسي المصغر مع الوزن الإيقاعي، فيصغر بصورتين فُرَيْزِد وفُرَيْزِق ففي الأول حذفت القاف وفي الثانية حذفت الدال أي تعرض أحد الحرفين الأخيرين للحذف.

ولكن هل تُعَد هذه قاعدة مطردة يُلْتَزَم بها ؟ للإجابة عن ذلك نرى أن الذي يضبط العملية التصريفية لتصغير الاسم الخماسي وما زاد عليه يخضع لملاحظتين[٢]:

الملاحظة الأولى: إذ كانت الكلمة خالية من حروف الزوائد كان التصرف في الحرفين الأخيرين، ففي سَفَرْجَل تصغر على سُفَيْرِج أو سُفَيْرِل، يقول الأنباري: «والخماسي الذي كله أُصول نحو: سَفَرْجَل يحذف منه الحرف الخامس، لأن

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١١٦.

(٢) شاهين، المنهج الصوتي ١٤٤ – ١٤٥.

الخمسة أكثر الأصول وياء التصغير صارت كالأصلي، لأنها دلت مع الصيغة على معنى غير التكبير، فلو أقر بحاله لصارت ستة أحرف في حكم الأصول، لأن ياء التصغير تقع ثالثة فيصير ما قبلها صدرا وما بعدها عجزا فلو لم يحذف من الأخير لزاد العجز على الصدر وهو إلى أن ينقص عنه أقرب فإن قيل: فكيف جاز أن يكون على ستة أحرف في نحو: صُنَيْدِيق ودُنَيْنير؟ قيل: لما كانت الياء الأخيرة حرف مد ساكنا بعد كسرة خف النطق به»(١).

وبناء على ما سبق فإنه يرد في تصغير الاسم الخماسي ثلاثة أوجه:

الوجه الأول : إسقاط الصامت الخامس، فيبقى حينئذ على أربعة صوامت، فيقال: سُفَيْرج sufayrij(٢) على وزن فُعَيْعِل وهي صيغة تختص بتصغير الخماسي وما زاد عليه من الأسماء، ولكن الاسم الخماسي وما زاد عليه ينبغي أن يكتفي منه بأربعة صوامت، حتى يتمكن تصغيره فيحذف منه الصامت الأصلي، ويجوز بعد الحذف التعويض عن المحذوف بالكسرة الطويلة قبل الصامت الأخير، ومن ثم فإنه إما أن يكون بصيغة فُعَيْعِل أو فُعَيْعِيل نحو: سُفَيْرِج أو سُفَيْرِيْج تصغيراً لسَفَرْجَل لأن التصغير لا يزال في سهولة ويسر حتى يبلغ الخامس ثم يرتدع، فإنما حذف الذي ارتدع عنده(٣).

ولكثرة حروف الخماسي تكثر مقاطعة، لذا فإنه يثقل في النطق ويصعب على اللسان إخراج أصواته لكثرتها، فكيف إذا زيد حرف جديد ؟ فإنه يزداد ثقلا وتطول الكلمة؛ لذا تلجأ اللغة إلى إسقاط بعض حروفها كنتيجة طبيعية لزيادة ياء التصغير

---

(١) العكبري، اللباب ٢/ ١٦٣.

(٢) سيبويه، الكتاب ٢/ ١٠٦.

(٣) الحديثي، أبنية الصرف ٣٥٤.

كنوع من التخفيف حتى يرجع إلى أربعة صوامت ثم يصغر تصغير الرباعي فُعَيْعل، ويمكن أن نأخذ مثالا لنبين الفرق بين الحذف والإبقاء:

سُفَيْرِجْل (su\fay\rij\lun)

سفَيْرِج أو سُفَيْرِيج (su\fay\ri\jun) (su\fay\ri\jun)

ومن ناحية مقطعية تتكون الصيغتان (سُفَيْرِج وسُفَيْرِيْج) من أربعة مقاطع، ولا فرق بينهما سوى في المقطع الثالث، فصيغة فُعَيْعِل نواته قصيرة وفُعَيْعِيل نواته طويلة، وهو الذي سوغ تصغير الخماسي على فُعَيْعِيل نحو: مفتاح مُفَيْتيح.

الوجه الثاني: أجاز بعض الصرفيين في بعض الكلمات حالتين عند الحذف: حذف الرابع أو حذف الحرف الخامس وهو نوع وصفوه بأن رابعه من أحرف الزيادة أو شبيه منها.

ويمثلون لذلك بكلمة: خَدَرْنق التي رابعها نون وهي من أحرف الزيادة، وبكلمة فَرَزْدَق التي رابعها دال ومخرجها قريب من مخرج التاء التي هي من أحرف الزيادة، فعند تصغير هاتين الكلمتين يمكن أن يقال فيهما: خُدَيْرِق وفُرَيْزِق بحذف الرابع أو خُدَيْرِن وفُرَيْزِد بحذف الخامس[1].

والوجه الثالث: أن تبقى حروفها فتقول في سَفَرْجَل سُفَيْرِجَل وذكر الأخفش أنه سمع من يقول سُفَيْرجِل بكسر الجيم للإتباع[2].

وذكر عن الخليل أنه أجاز تسكين الصامت الذي قبل الآخر في (سَفَرجْل) وما شاكلها حتى يصير على وزن فُعَيْعِيل، لأن قبل الآخر الياء ساكنة حتى تصير الجيم مثل الياء الساكنة كما ذكر عن بعض الصرفيين[1].

---

(١) ابن معطي، شرح ألفية ابن معطي، ١٢٠٦، الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٣١٨، ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١١٦.

(٢) الجاربردي، متن الشافية ٧٨، الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٣١٨.

وقد ذكر الاستراباذي أن بعض الصرفيين أجاز حذف شبه الزائد في أي موقع من الكلمة، ويرى المبرد أنه لا يحذف إلا الخامس وأجاز الكوفيون والأخفش حذف الثالث إذا كان من حروف الزيادة أو من موضعها[٢].

ويجيز الصرفيون في كل مصغر حذف منه حرف أو أكثر أصلي أو زائد أن تمطل الكسرة القصيرة في فُعَيْعل بحيث تصبح كسرة طويلة قبل الأخر، ففي سفرجل تقول في تصغيره سُفَيْرج أي فُعَيْعل[٣]، وإن عوضت قلت سُفَيْريج[٤]، قال ابن يعيش في هذا الشأن: «أنت مخير في التعويض وتركه فيما حذف منه شيء سواء كان المحذوف أصلا أو زائدا»[٥].

ويمكن أن يصغر هذا الاسم على وزن فُعَيْعِيل فيقال: سُفَيْرِيج وفُرَيْزِيق وفُرَيْزيد، وفي هذه الحالة يضاف إلى عناصر التصغير الخمسة التي سبق ذكرها عنصر سادس وهو مطل الكسرة القصيرة قبل آخر الصامت في الصيغة المصغرة.

ويمكن أن يلاحظ أن اللغة تسعى إلى التصرف في بناء التصغير من غير الثلاثي، فأحيانًا تصوغ اللفظ على وزن فُعَيْعِل (fu<ay<il) ومرة تجيز اللفظ أن يأتي على وزن فُعَيْعِيل(fu<ay<ïl)، أي مرة بكسرة قصيرة وأخرى بكسرة طويلة، وهذا ما يدفعنا إلى القول أن الصيغتين فُعَيْعل وفُعَيْعِيل لا فرق بينهما من ناحية الدلالة، مما يفسر مجيء التصغير من خَاتم ودِرْهَم وصَغِير على خُوَيْتِيم ودُرَيْهِيم وصُغَيِّير، والقياس منهم خُوَيْتِم ودُرَيْهِم وصُغَيِّر، على الرغم من وصفه بالشذوذ عند

=

(١) ابن يعيش، شرح المفصل ٥/ ١١٤.

(٢) الاسترابادي، شرح الشافية ١/ ٢٠٥ .

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل ٥/ ١٣١.

(٤) الأشموني، شرح الأشموني ٣/ ٧٠٦.

(٥) السابق ٣/ ٧٠٧.

القدماء، وذهب بعض الباحثين يبحثون عن التعليل لهذا، ورأوا أن هذا الخروج عن القياس ما هو إلا من قبيل تحقيق أمن اللبس، وكأنهم فرقوا في خاتم بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي فجاءوا بخاتم خُوَيْتيم ويقصدون الحقيقة (حلي للإصبع) وخصوا المعنى المجازي (آخر القوم) بالقياس، وهو خُوَيْتم[١]، ولكن نتساءل: كيف يصغرون المعاني المجازية الأخرى لخاتم نحو البكارة وغيرها؟

وكذلك الأمر في درهم لتحقيق أمن اللبس بين الاسم فصغروه على دُرَيْهِم والعلم صغروه على دُرَيْهِيم، والأمرعينه مع صغيِّر فالوصف صُغَيْيِّر ومن صغر على العلمية فجاء بالقياس صُغَيِّر[٢].

ومما يؤيد ما ذهبنا إليه من أنه لا فرق بينهما من ناحية الدلالة بين الصيغتين فُعَيْعل وفُعَيْعِيل في نحو تصغير خاتم خُوَيْتم وخُوَيْتِيم، ودِرهَم دُرَيْهم ودُرَيْهيم:

١- إجازة ابن عقيل تصغير عُصَفْور وقُرْطاس على فُعَيْعِل نحو عُصَيْفِر وقُرَيْطِس باعتبارهما رباعي الأصول[٣].

٢- أنه من ناحية مقطعية تتكون الصيغتان من أربعة مقاطع ولا فرق بينهما سوى في المقطع الثالث فصيغة فُعَيْعِل نواته قصيرة وفُعَيْعِيل نواته طويلة.

٣- إنه عند إسقاط الصامت الخامس من الخماسي الأصول يجوز تصغيره على فُعَيْعِل دون إطالة الكسرة في الصامت الرابع، أو على وزن فُعَيْعِيل بإطالتها، وربما كان الفرق بينهما فرق لهجي أي أن قبيلة معينة من القبائل العربية رغبت في الصيغة الأول وقبيلة أخرى رغبت في الصيغة الثانية.

---

(١) الرفايعة، ظاهرة الشذوذ ١٩٦.

(٢) السابق ١٩٦.

(٣) ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٤/ ١٤٩.

الملاحظة الثانية: إذا كان بعض حروف الاسم الخماسي مما يزاد عادة أي من حروف سألتمونيها كان التصرف فيها لتبقى للكلمة بنيتها الأصلية دون مساس، لأن حروف البنية الأصلية أدل على معناها من الزوائد(١) ويكون ذلك في الثلاثي المزيد بحرفين أو ثلاثة أحرف، وذلك أن الثلاثي المزيد بحرف واحد يبني التصغير منه دون تغيير على وزن فُعَيْعِل نحو مَكْرَم مُكَيرِم، أما الثلاثي المزيد بحرفين إن لم يكن قبل آخره مدة زائدة نحو: مفتاح وجب حذف أحد الحرفين الزائدين وبقاء الثاني مما جيء به لفائدة معينة كالميم في اسم الفاعل (مُنْطَلِق)، إذ يصغر على مُطَيْلِق بحذف النون وبقاء الميم التي جيء بها لفائدة، وهي صيغة اسم الفاعل وكذلك الأمر في مُقَدَّم مُقَيْدِم(٢) ثم يصغر الاسم الرباعي:

مُنْطَلِقٌ ← مُطَيْلِق

munt'aliq ← mut'ayliq

ويرى الاستراباذي: «فالأُولى بالإبقاء أَولى، لأن الأواخر محل التغيير لتثاقل الكلمة إذا وصلت إليها، ثم بعد ذلك الأوساط أولى، وأما الأوائل فهي أقوى وأمكن منهما وهي مصونة عن الحذف إلا في القليل النادر، إذ الكلمة لا تثقل بأول حروفها ولميم مُنْطَلِق ومُقْتَدِر فضيلتان أخريان: كونها ألزم من الزائد المتأخر، إذ هي مطردة في جميع اسمي الفاعل والمفعول من الثلاثي المزيد فيه ومن الرباعي، وكونها طارئة على الزائد المتأخر والحكم للطارئ»(٣).

وإن كان الثلاثي مزيدا بثلاثة أحرف بقي حرف واحد وحذف ما عداه نحو: مُقْعَنْسِس مما زيد (بالميم والنون وإحدى السينين) يبقى فيه الميم عند التصغير،

---

(١) شاهين، المنهج الصوتي ١٤٤-١٤٥.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١٣٠، ابن معطي، الألفية ١٢٠٧.

(٣) الاستراباذي ، شرح الشافية ١/ ٢٥٢-٢٥٣.

لأنها تدل على اسم الفاعل كما هو في الأمثلة السابقة، ويحذف كل من النون والسين فيقال مُقَيْعِس:

مُقْعَنْسِس ← مُقَيْعِس[١]

muqay<is ← muq<ansis

وكذلك تسقط همزة الوصل عند تصغير المصادر التي في أوائلها همزة وصل، لزوال الحاجة إليها بتحرك أول المصغر وللزوم تحرك ما بعدها، لأن ثاني المصغر محرك أبداً، تقول في انْطِلَاق: نُطَيْليق. وتتحول الألف ياءً لأنها رابعةٌ وتقول في افتقار: فُتَيِقِير وتقول في اضْطِراب ضُتَيْرِيب، برد الطاء إلى أصلها من التاء لأن جعلها طاء إنما كان لسكون الضاد فيكون التجاور بين المطبقين، أما إذا تحركت الضاد والحركة بعد الحرف كما ذكرنا فهي فاصلة بينهما»[٢].

وأثبت ثعلب همزة الوصل في الأسماء في حالة التصغير- ولم يسقطها - بتحويلها إلى همزة قطع فيقال في اضطرب أُضَيْرِيب بحذف الطاء، لأنها بدل من تاء افتعل وهي زائدة وأبقى همزة الوصل لأنها فضلتها بالتقدم، ومذهب سيبوية إسقاطها سواء بقي على مثال الأسماء أم لا[٣].

وقياسا على هذه العمليات الصوتية بالنسبة للاسم الصحيح لابد من الحديث كذلك عن التغيرات الصوتية إذا كان الاسم رابعه حركة طويلة (مدة) ألفاً أو واواً نحو: مِصْبَاح وعُصْفُور فيقال في تصغيرها مُصَيْبِيح وعُصَيْفِير على وزن فُعَيْعِيل، إلا

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١٣١.

(٢) الاستراباذي، شرح الشافية١/ ٢٦١.

(٣) السيوطي، همع الهوامع ٦/ ١٣٨.

إذا كانت المدة كسرة طويلة فإنها تبقى كما هي نحو قِنْدِيل تصغيره قُنَيْدِيل، هذا وقد أورد القدماء أن الألف قلبت ياء لانكسار ما قبلها كما في الأمثلة السابقة[١].

أما المحدثون فيذهبون إلى أن الألف في نحو: مِصْبَاح هي فتحة طويلة للباء، قد صارت ياء (كسرة طويلة) في مُصَيْبيح (الياء ثانية)، وهذه الياء هي حركة الوزن: فُعَيْعِل (fu<ay<il) فليس هنا إبدال[٢]، فالمسألة هنا ليست قلب الواو أو الألف إلى ياء بل تحويل حركة المدة أيا تكن إلى كسرة طويلة (ياء مدية) لتكون بكل بساطة متجانسة مع وزن التصغير فُعَيْعِيل على النحو الآتي:

عُصْفُور ← عُصَيْفير

<uşfür ← uşayfir

وما أريد أن أقوله إن الفتحة والكسرة الطويلة في التصغير لا علاقة لهما بالفتحة في المكبر وإنما جاءت الكسرة الطويلة فيما أظن لأن التصغير يتطلبها فهي تتكرر مع الاسم الرباعي على شكل كسرة قصيرة ومع الاسم الخماسي على شكل كسرة طويلة، وهذا ربما يقودنا إلى القول إن الكسرة الطويلة جاءت كجزء من مورفيم التصغير مع الاسم إذا تجاوز خمسة صوامت، ولذا نجدها كأداة تعويضية مع الخماسي كما في سُفَيْرِيج. لا حاجة للتقيد بالمدة بل يشمل التحول الصوتي كل حرف لين رابع جاء رابعا نحو: جَلوَز (البندق) فيقال فيها جُلَيْلِيز، وكذلك مسَرْول فيقال فيهما مُسَيْرِيل وكذا تقول في تُرْقُوَة (مقدم الحلق في أعلى الصدر): تُرَيْقية»[٣].

---

(١) الاستراباذي، شرح الشافية١/ ٢٥١-٢٥٢، ابن جني، سر صناعة الإعراب ٢/ ٧٣١، ابن السراج، الأصول في النحو ٣/ ٢٦١، ابن يعيش، شرح المفصل ٥/ ٣٦٨.

(٢) شاهين، المنهج ١٨٦، ديزيرة، علم الأصوات ١٦٠.

(٣) الاستراباذي، شرح الشافية١/ ٢٥٠.

وإن كان ثاني الكلمة ليناً أصله حرف صحيح نحو دِيْنَار وقِيْراط، فإنها عند التصغير ترد إلى أصلها، فيقال: دُنَيْنِير وقُرَيْرِيط ويستدل على صحة الياء في المفرد بالجمع: دَنانير وقَرَاريط[1]. ويمكن تمثيل ذلك صوتيا:

دينار ← دُنَيْنير ← لأن أصلها دِنَّار

dinar ← dunaynïr ← dinnär

فقد رد التصغير الياء في المفرد الشائع إلى أصلها إذ أصل دِينار دنّار بتشديد النون الأولى وقِيراط أصلها قِرّاط أبدلت النون الأولى ياءً والراء في قرَّاط ياءً فإذا صغر رجع إلى أصله لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها[2].

وقد تكون المدة واواً أو ياءً جاءت كعنصر تعويضي بعد سقوط شبه الحركة، فمثال الياء المدية مِيْزَان يصغر على مُوَيْزِين.

مِيْزَان ← مُوَيْزِيْن

mïzän ← muwayzïn

ويلاحظ أن مثل هذه الكلمات يحدث فيها تغييران:

أولهما: رد الياء المدية إلى أصلها وهو الواو.

وثانيهما: تحول الألف التي قبل الآخر (كسرة طويلة) للتجانس مع ياء التصغير على النحو الآتي:

مِيْزَان ← مُيَيْزَان ← مُوَيزين على وزن فُعَيْعِيل

mïzän ← muyayzän ← muwayzïn

---

(١) الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٣٢٢.

(٢) السابق ٢/ ٣١٨.

حدثت مماثلة صوتية مع ياء التصغير فهي من باب الماثلة الصوتية المقبلة المنفصلة الكلية.

أما إذا كان الاسم آخره ألف ونون، وكان جمع تكسيره على وزن «فعالين» أو لم يكن مؤنثه على وزن «فعلى» فإن تصغيره يكون على وزن «فُعَيْعِيل»، أي تتحول الفتحة الطويلة التي قبل النون كسرة طويلة:

سُلْطان ← سُلَيْطِين

sult’än ← sulayt’ïn

وعلى خلاف ذلك إذا كان الاسم آخره ألف ونون، ولم يكن جمع تكسيره على وزن «فَعَالِين» أو كان مؤنثه على وزن «فَعْلَى» فإن الفتحة الطويلة تظل كما هي:

سكران ← سُكَيْران

sukrän ← sukayrän

ومما بقي من أحكام تصغير الاسم الخماسي أنه إذا كان الحرف الثاني صحيحاً أصله علّة يجوز فيه حالتان هما:

١- الإبقاء على حاله أي التعامل مع البنية السطحية وذلك بسقوط الصامت الزائد وهو (التاء) كما في مُتَّعد، والإبقاء على الميم لأنها تدل على اسم الفاعل على النحو الآتي:

مُتَّعد ← مُتَيعِد

mutta<id ← mutay<id

وفي هذه الحالة يحتفظ بالعنصر التعويضي وتسقط التاء الزائدة وهذا مذهب سيبويه[(١)].

(١) السيوطي، همع الهوامع ٦/ ١٤٢.

٢- ترجعه إلى أصله أي التعامل مع البنية العميقة وكذلك الأمر كما في الحالة السابقة يسقط الصامت الزائد (التاء):

مُتَّعد ← مُوتَعِد ← مُوَيْعِد

muway<id ← muwta<id ← mutta<id

وربما كان سبب الإبقاء على المزدوج الحركي المتشكل في بنية الكلمة (wa) بسبب سهولة نطقه، وهذا مذهب الزجاج إذ يرى أن علة وقوع الواو قبل التاء لم تعد موجودة وذلك لأنَّ التاء تحذف في التصغير[1].

(١) السيوطي، همع الهوامع ٦/ ١٤٢، الاستراباذي، شرح الشافية ١/ ٢١٦.

سادسا: التصغير وبنية المؤنث

عند تصغير المؤنث الذي لا تظهر فيه علامة التأنيث نحو يد وعين وجب أن تظهر علامة التأنيث، وذلك لأن التصغير يلحق بالاسم معنى الوصف فقُمَيْر تعني: قمراً صغيرا، ولهذا كانت التاء لازمة لأنها تلحق بآخر الصفات المؤنثة وعلى هذا تصغر الكلمات السابقة كما يلي: يُدَيّة وعُيَيْنة إلا أن هذا يخضع لشروط:

١- أن يكون الاسم على ثلاثة أحرف فتلحقه تاء التأنيث في التصغير، يقال:- في أُذن أُذَيْنة وفي عين عُيَيْنة[١].

<uyaynatun ← <aynun

وإنما لحقت التاء في تحقير المؤنث إذا كان على ثلاثة أحرف لأمرين:

أحدهما: أن أصل التأنيث أن يكون بعلامة

والآخر: خفة الثلاثي ولما اجتمع هذان الأمران ظهرت العلامة المقدرة لذلك[٢].

ويستثنى من هذه القاعدة إذا ما أحدثت زيادة التاء التباساً في الكلمة كما في اسم الجنس نحو: بَقَر بُقَيْر حيث تحذف التاء لكيلا تلتبس الكلمة بالمفرد[٣].

وإذا صغر ما فيه تاء تأنيث أصلية نحو: بِنْت وأُخْت فإنها تثبت نحو: أُخَيْة وبُنَيْة، وبعضهم يقول في هَنْت هُنَيْهة وفي هَن هُنَيّة.

---

(١) الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٣٢٣، الحديثي، أبنية الصرف ٣٥٤.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١٢٧.

(٣) الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٣٢٤.

وخرج عن هذا النظام بعض الأسماء الثلاثية المؤنثة حيث حذفت تاؤها عند التصغير، والقياس أن ترد إليها كحَرْب حُرَيْب وقَوْس قُوَيْس وضُحَى ضُحَيّ، وقد علل ابن عقيل هذا الحذف لأن اللبس فيها مأمون(١).

وهناك من حملها على معنى التذكير عند التصغير فحرب مثلا بمعنى القتال يقول عبد الصبور شاهين: «فإذا اعتبر بعضها مذكراً فلا موجب للتاء ويصبح تصغيره بدونها قياساً نحو حرب حُرَيْب»(٢).

وذهب بعض الباحثين في تعليل هذا الخروج عن القاعدة إلى علة التخفيف، إذ يرون أن الألفاظ السابقة تذكر وتؤنث، والتأنيث أشهر فغلبوا التذكير على التأنيث لخفته، كما ذهبوا إلى أن وجه الشذوذ في بعض الألفاظ جاء نتيجة تحقيق أمن اللبس، وذلك نحو: سَحَر إن دلت على علم مؤنث ردت إليه التاء عند التصغير فيقال سُحَيْرة، وإن كان دالاً على ظرف حذفت التاء وقيل سُحَيْر ومثل هذا تصغير نعل على نُعَيْل بمعنى ما وُقِيَت به القدم من الأرض والنُعَيْلة بمعنى القطعة الغليظة من الأرض(٣).

٢- أما المؤنث الرباعي فلا تدخل على آخره تاء التأنيث نحو: زَيْنَب زُيَيْنِب وسُعاد سُعيّد، فلا يقال في تصغيرهما زُيَيْنِبَة وسُعَيْدة لتجاوزهما ثلاثة أحرف.

وتاء التأنيث في الاسم الرباعي لا تظهر في مصغره إذا لم تكن ظاهرة في مكبره، لأن الحرف الرابع ينزل عندهم منزلة علم التأنيث فثقلت به الكلمة، ألا ترى أنه صار عدة عُنَيِّق تصغير عِنَاق بغير هاء كعدة قُدَيْمة ورُحَيْلة بالهاء»(٤).

---

(١) ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢/ ٤٨٨.

(٢) شاهين، المنهج الصوتي ١٥٨.

(٣) الرفايعة، ظاهرة الشذوذ ١٩٣.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١٢٨.

وقد خرج عن هذا الأصل ظَرْفان وهما: وراء وقُدّام، يقال فيهما: وُرَيِّئةٌ وقُدَيْدِيمة وعلة ذلك أن الظروف كلها مذكرة إلا هذين فإنهما مؤنثان، أي ألحقت التاء بهما عند التصغير لدلالة التأنيث فيهما خلافًا لبقية الظروف فإنها كلها مذكرة، فلو لم تظهر التاء لظن أنهما مذكران، يقول الأزهري: «ووجه إلحاق التاء بهما أن جميع الظروف غير هذه مذكرة، فلو لم يظهروا التاء منها لظن أنها مذكرة، إذ لا يعلم تأنيثها بالإخبار عنها لأنها ملازمة للظرفية ولا بوضعها ولا بإعادة الضمير عليها بل بالتصغير فقط»[(١)].

ويرى الجاربردي أن التاء جاءت دفعًا للتوهم في حالة تصغيرهم، فالوراء بمعنى الملِك وبمعنى الجهة وجاءت الوراء بمعنى ولد الولد والجهة فتصغيرهما بدون التاء يوهم بأنهما بمعنى الملك وولد الولد[(٢)].

على أنهم عاملوا سماء: سُمَيّة ومثيلاتها معاملة الثلاثي بعد سقوط أحد حروفه؛ لأنه يعود إلى الثلاثي حيث يجتمع ثلاث ياءات ياء التصغير وياء منقلبة عن الألف الزائدة وياء منقلبة عن الواو، فيحذف إحداها وبهذا يصير كالثلاثي في تصغيره[(٣)].

يقول ابن يعيش: «فإن كان في الرباعي المؤنث ما يوجب التصغير بحذف حرف حتى يصير على لفظ الثلاثي وجب رد التاء، كقولك في تصغير سماء سُمَيّة، لأن الأصل سُمَيّي بثلاث ياءات فحذفت واحدة منها»[(٤)].

---

(١) الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٣٢٤.

(٢) الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٣٢٤، الجاربردي، متن الشافية ٨٨.

(٣) سيبويه، الكتاب ٣/ ٤٨١-٤٨٢، الاستراباذي، شرح الشافية ١/ ٢٣٩.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل ٥/ ١١٨.

وعند تصغير الاسم المؤنث الذي ينتهي بألف تأنيث مقصورة أو ألف تأنيث ممدودة تصغير ترخيم تحذف الألفان المقصورة والممدودة، وتحل محلها تاء التأنيث لأنه لم يبق منه سوى ثلاثة أصول فتضاف إليه التاء نحو:

حُبْلَى ← حُبَيْلَة

ĥablä ← ĥubaylah

حَمْرَاء ← حُمَيْرَة[١]

ĥamrä> ← ĥumayrah

وكذا إذا صغر الثلاثي المزيد فيه نحو عِنَاق وعِقَاب وزَيْنَب تصغير الترخيم يقال: عُنَيْقة وعُقَيْبة وزُنيبة[٢].

ويقصد بتصغير الترخيم تجريد الاسم من أحرفه الزوائد بحيث يجري التصغير على الأصول فقط، ويأتي تصغير الترخيم على وزنين من أوزان التصغير وهما:

الوزن الأول: فُعَيْل وهذا يخص الثلاثي بعد حذف الزوائد منه والإبقاء على الأصول فقط، ففي مُحَمَّد وأَحْمَد ومَحْمُود وحامد وحَمْدُون وحَمْدان وحَمّاد تصغر على نمط واحد فيقال حُمَيْد[٣]، لأن أصول الكلمة حَمِد وما تبقى هي زوائد تحذف عند تصغيرها، ومن المعلوم أن كل بناء من كل هذه الأمثلة له وزن تصغيري خاص إذا لم يصغر تصغير ترخيم فمثلا: حامِد يصغر على حُوَيْمِد وحَمْدُون على حُمَيدِين وهكذا.

---

(١) الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٣٢٤، حازم، تصريف الأسماء ٤٠٣.

(٢) الاستراباذي، شرح الشافية ١/ ٢٣٩.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١٣٧، الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٣٢٣.

والوزن الثاني: فُعَيْعِل وهو خاص بالرباعي المزيد فيه حرف مد قبل آخره نحو:- زِلْزَال فيصغر على فُعَيْعِل، وإن كان أصوله على أربع فيصغر على فُعَيْعِل نحو: قِرْطاس قُرَيْطِس وعُصْفُور عُصَيفر[(١)] ولا يصغر تصغير ترخيم جُعَيْفِر وسَفَرْجَل لعدم اشتماله على الزوائد، ويمكن أن نجمل بعض أحكام الترخيم بما يلي:

١- فإن كان ثلاثي الأصل صغر على فُعَيْل نحو: معطف عُطَيْف.

٢- إن كان المسمى مؤنثا لحقته تاء التأنيث ولو كان قبل ترخيمه مؤنثا بالألف أو بعلامة أخرى نحو: سُعَاد سُعَيْدة وحُبْلى حُبَيْلة[(٢)].

٣- وإن كان الاسم مؤنثا وسمي به المذكر لم تدخله التاء لأنه عدل به عن المؤنث نحو: سماء: سُمَيّ وغبراء غُبَيْر.

ويقصد من الترخيم الخفة والسهولة والتيسير وذلك بحذف الزوائد من الكلمة عند تصغيرها، إذ تأتي الزوائد محدثة نوعا من الثقل فيقتصر حينئذ على الأصول وهذا بطبعه يحدث نوعا من الاختصار في المقاطع فمثلا:

محمود ← مُحَيْميد ← حُمَيْد

مُ/ حَيْ/ مي/ دٌ ← حُ/ مَيْ/ دٌ

إذ يلاحظ أن المقاطع اختصرت من أربعة إلى ثلاثة في حالة الوصل، يقول ابن يعيش: «آثروا تخفيف الاسم بحذف زوائده لما يحدث من ثقل بزيادة أداة التحقير»[(٣)].

---

(١) الاستراباذي، شرح الشافية٢/ ٢٨٣-٢٨٤، ابن يعيش، شرح المفصل ٥/ ١٣٧.

(٢) السيوطي، همع الهوامع ٦/ ١٥٣.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١٣٧.

سابعا: التصغير وبنية الاسم المنتهي بألف التأنيث المقصورة

إذا كان الاسم منتهياً بالألف المقصورة فله حالات نذكرها:

أولا - تثبت ألف التأنيث المقصورة إن كانت رابعة نحو

حُبْلَى ← حُبَيْلى[1]

ĥublä ← ĥubaylä

ويحتفظ بالفتحة الطويلة هنا ليسلم لفظ الاسم من الحذف ولما فيها من الخفة[2].

وكما ذكرنا سابقاً أن ألف التأنيث تبقى لأنها ذات دلالة وظيفية وهي الدلالة على التأنيث، ولذا تحتفظ بها اللغة، وهي من ناحية الدلالة شبيهة بتاء التأنيث (حُبَيلة)، وهذا بطبعه دفع اللغة للاستغناء عن الألف التي جاءت لغير تأنيث سواء أكانت أصلية أم ملحقة كما في (مَرْمى وأَرْطَى) وفي هذه الحالة تسقط الألف (ä) ويكسر موقعها، للاحتفاظ بصيغة التصغير للاسم كما هو في الاسم الرباعي، ويمكن أن يحلل سقوط الألف بأحد تفسيرين:

أولا: عودة شبه الحركة (y) إلى نهاية الكلمة مَرْمَى-رمى يرمي- مُرَيْمِي (muraymiyu).

ثانيا: أن ما يحدث هو أن تدخل الكسرة الخاصة بالتصغير مُرَيْمِى فيكون التقاء حركتين (iä) فتنزلق الياء بينهما (iyä):(muraymiyä) وهنا نلاحظ تشكيل الحركة المزدوجة الصاعدة (yä) حيث تقوم اللغة بالتخلص منها: أي حذفت كاملة ثم عوض عنها عن طريق مطل الكسرة:

---

(١) الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٣٢١.

(٢) الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٣٢١.

muraymī ← muraymiyā

وينسحب ذلك على أرطى حيث «الألف زائدة للإلحاق، والذي يدل على زيادتها قولهم أديم مَأْرُوط أي قد دبغ بالأرطى -وهو شجر معروف - ودليل كونها لغير التأنيث قولهم أَرْطَىً بالتنوين وألف التأنيث لا يدخلها تنوين، وقولهم في الواحد أَرْطاة، ولو كانت للتأنيث لم تدخلها تاء التأنيث لأن التأنيث لا يدخل على التأنيث»[(١)].

وكذا يجيء في الممدودة ما للعرب فيه مذهبان كغَوْغَاء، من نوّنه قال في التصغير: غُوَيْغِيٌ، ومن لم ينونه قال: غُوَيْغاء، وكذا في قُوبَاء من فتح الواو فالألف للتأنيث لا غير، وتصغيره قُوَيْباء، ومن سكنها وجعله ملحقاً بقُرْطاس فتصغيره قُوَيْبيٌّ[(٢)].

ثانيا: أما إن كانت الألف خامسة ففيها تفصيل: فإن كانت مسبوقة بصوامت أصول غير زوائد نحو: قَرْقَرى حذفت الألف فيقال: قُرَيْقِر[(٣)] حتى لا تطول الكلمة وتخرج عن أوزان التصغير، وبتعبير القدماء «لئلا يصير بناء التصغير ستة أحرف، ويكون عجز الكلمة مساويا لصدرها، ومن شأن الصدر أن يكون أكثر من العجز، وجاز حذف علامة التأنيث للثقل وأن التصغير عارض بعد معرفة المكبر فلا لبس إذن»[(٤)]، وقد يكون مع الألف حرف زائد نحو مُصْطَفَى ومُسْتَدْعَى فحينئذ لا بد من

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١٢٨.

(٢) الاستراباذي، شرح الشافية ١/ ١٩٦.

(٣) العكبري، اللباب ١/ ١٦٢.

(٤) السابق ١/ ١٦٢.

حذفه ما عدا الميم لدلالتها على اسم الفاعل، فتبقى الألف رابعة فتقلب ياء لانكسار ما قبلها فيقال مُصَيْف ومُدَيْع[(١)].

وإن كانت مسبوقة بصوت مد نحو حبارى فيجوز فيها حينئذ ثلاث حالات:-

١ - إسقاط ألف التأنيث وحينئذ تبقى على أربعة أحرف نحو:-

حُبَارى ← حُبَيِّر[(٢)]

ĥubarä ← ĥubbayyr

وحذفت ألف التأنيث لتطرفها كما حذفت ألف قرقرى، وفي ذلك محافظة على ألف المد[(٣)].

٢ - إسقاط حرف المد (الزائد) حيث تبقى الكلمة على أربعة أحرف فتصغر على فُعَيْعل.

حُبَارى ← حُبَيْرَى

ĥubarä ← ĥubayrä

وحذفُ الألف الزائدة جاء نتيجة سعي اللغة للمحافظة على علامة التأنيث[(٤)] كما حذفت الفتحة الطويلة (الزائدة)؛ لأن النظام الصوتي لا يجير وجود مقطع يتكون من حركة في وسط الكلمة على النحو الآتي:

حُبيارى ح + بي + ا + رى[(٥)]

ص ح + ص ح ص + ح ح + ص ح ح

(١) ابن معطي، الألفية ١٢١٤.

(٢) الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٣٢١، ابن معطي، الألفية ١٢١٤.

(٣) العكبري، اللباب ٢/ ١٦٣.

(٤) السابق ٢/ ١٦٣.

(٥) حازم، تصريف الأسماء ٣٨٨.

٣ – أجاز بعض النحاة والصرفيين حذف ألف التأنيث وتحويل ألف المد ياء وزيادة تاء التأنيث فيقال: حُبَيِّرة(١):

حبارى ← حُبَيِّرة

ĥubarä ← ĥubayyirah

قال الاسترابادي إن مذهب أبي عمرو أنه إذا حذف ألف التأنيث المقصورة خامسة فصاعداً أبدل منها تاءً نحو:- حُبَيِّرة في حُبارى، ولم ير ذلك غيره من النحاة، إلا ابن الأنباري فإنه يحذف الممدودة أيضاً خامسة فصاعداً ويبدل منها التاء كالمقصورة، ولم يوافقه أحد في حذف الممدودة(٢).

يقول ابن يعيش: «وإنما حذفوا الألف إذ وقعت خامسة فصاعدا في هذا الباب لأن بناء التصغير قد انتهى دونها والألف زائدة، فلم تكن بأقوى من الحرف الأصلى نحو لام سَفَرْجَل وما أشبهها من الأصول، وإذا وجب حذف الأصل الأقوى فيما ذكرنا كان حذف الزائد أولى لضعفه، فإن قيل: فهلا حذفتم الألف الممدودة في نحو: خُنْفُساء لانتهاء بناء التصغير دونها، وإلا فما الفرق بينهما؟ قيل: الألف الممدودة مشبهة بتاء التأنيث فصارت لها مزية، وصارت مع الأول كاسم ضم إلى اسم ولذلك تسقطان في التكسير فيقال: خُنْفُساء وخَنَافِس، كأنك قلت خُنْفُسَة وخنافس ومثلها ياء النسبة الألف والنون الزائدتان كقولنا زُعَيْفران في زَعْفَرَان وسَلْهَبى وسُلَيْهِبَى»(٣).

(١) العكبري، اللباب ٢/ ١٦٣.

(٢) الاسترابادي، شرح الشافية ١/ ٢٣٤.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١٢٩.

ثالثا: ألـف التأنيـث المقصـورة إن كانـت سادسـة فهـي تحـذف نحـو لغّيـزى فيقال فيها لُغَيْغيز، أو سابعة نحو بَرْدَرَايا، فيقـال: بُرَيْرِيـد بتطويـل كسـرة الـدال التي ترسم ياءً، وتحذف هنا للاستثقال ويجوز التعويض هاء[1].

ومما يجدر ذكره أن هـذه التحـولات الصـوتية تقتصـر علـى ألـف التأنيـث المقصـورة، ولا تشـمل الألـف الممـدودة ويـاء النسـب والألـف والنـون في المثنـى والواو والنون في جمع المذكر السالم والألف والتاء في جمع المؤنث السالم لكونها جميعاً تشتمل على حرفين كما يرى القدماء، وكذلك الأمر بالنسبة لتاء التأنيث لأنها متحركة، وصارت كأنها اسماً منفصلاً كما هو تماما مع الاسم المركب، إذ تمت بنية التصغير دون هذه الزوائد ولم تخل بالبناء[2].

---

(١) الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٣٢١، الحملاوي، شذا العرف ٩٠ .

(٢) الاسترابادي، شرح الشافية ٢٤٧، جاربردي، متن الشافية ٨٨ ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١٢٩.

ثامنا: التصغير وبنية الجمع

إذا انتقلنا إلى تصغير جمع التكسير فثمة حالتان تتناسبان ونوعي هذا الجمع وهما:

أولا: يصغر جمع القلة على لفظه من غير تغيير، نحو: أَجْمال أُجَيْمال وأَكْلُب أُكَيْلبة وأَرْغِفة أُرَيْغَفة وغِلْمة غُلَيْمة(١).

ثانيا – أما جمع الكثرة فإنه ينقسم إلى قسمين(٢):

أ- جمع كثرة له جمع قلة وله طريقتان في التصغير هما:

١- تصغير مفرده ثم يجمع المفرد بعد التصغير جمع مذكر سالما إن كان عاقلا نحو غِلْمان غَليْمون(٣) أو يجمع جمع مؤنث سالما إن كان مؤنثًا أو غير عاقل، كما في جفِان جُفَيْنات، ودَراهم دُرَيْهمات(٤).

٢- تصغير جمع قلته نحو: فُلُوس أُفَيْلس رد إلى أَفْلُس(٥).

ب- جمع كثرة ليس له جمع قلة، حيث يرد إلى مفرده ثم يصغر ويجمع بعد التصغير جمع مذكر سالمًا إن كان مذكراً عاقلاً، فيقال في رِجال رُجَيْلون ويجمع جمع مؤنث سالما إن كان مؤنثًا أو لم يكن لعاقل، فيقال: مَسَاجد مُسَيْجدات(٦).

---

(١) السيوطي، همع الهوامع ٦/ ١٤٤، ابن معطي، الألفية ١٢١٥، ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١٣٢، الاستراباذي، شرح الشافية٢/ ٢٦٦.

(٢) السيوطي، همع الهوامع ٦/ ١٤٦، الاستراباذي، شرح الشافية ٢/ ٢٦٦.

(٣) ابن معطي، الألفية ١٢١٥.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١٣٢.

(٥) السيوطي، همع الهوامع ٦/ ١٤٦.

(٦) الاستراباذي، شرح الشافية ٢/ ٢٦٦.

ولم يصغر جمع الكثرة على لفظه لأن التصغير فيه معنى التقليل، ولفظ الجمع يقتضي التكثير، فلم يجز الجمع بينهما لتضاد مدلولهما وتناقض الحال فيهما[١].

أما اسم الجمع فإنه يصغر على لفظه فيقال: رَكْب رُكَيْب وقَوْم قُوَيْم ورَهْط رُهَيْط[٢] وكذلك يصغر اسم الجنس على لفظه نحو:- تَمْر تُمَيْر[٣]، أما الجمع السالم فإنه يصغر على لفظه مطلقاً لأنه للقلة، فيقال في المسلمين المُسَيْلمين والهِندات الهُنَيْدات[٤]، وإنما جاز تصغير أسماء الجموع لأنها مشتركة في دلالتها بين القلة والكثرة؛ ولذلك نجد جمعي السلامة يصغران نظراً إلى القلة فلا يلزم التناقض[٥].

هذا ونجد أنه سمع عن العرب أنهم صغروا صِبْية على أُصَيْبة وغِلْمَة على أُغَيْلمة بخلاف القياس، والقياس فيها صُبَيّة وغُلَيْمة لأن جمع القلة يصغر على لفظ بنائها، ومن العرب من يجيئ بهما على القياس[٦] وفسر سيبويه هذا الخروج من باب توهمهم لوزن أَفعِلة لا فِعْله في صِبْية، يقول:«كأنهم حقروا أَصْبية، وذلك أن أَفْعلة يجمع به فُعَيْل، فلما حقروه جاؤوا به على بناء قد يكون لفُعَيْل إذا سمّيت به امرأة أو رجلاً حقرته على القياس»[٧].

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١٣٢.

(٢) السيوطي، همع الهوامع ٦/ ١٤٤، الاستراباذي، شرح الشافية ١/ ٢٦٥.

(٣) السيوطي، همع الهوامع ٦/ ١٤٤، الاستراباذي، شرح الشافية١/ ٢٦٥.

(٤) ابن معطي، الألفية ١٢١٥، ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١٣٢، الاستراباذي، شرح الشافية٢/ ٢٦٥.

(٥) الاستراباذي، شرح الشافية ٢/ ٢٦٥.

(٦) الاستراباذي، شرح الكافية ٢/ ١٧٠-١٧١.

(٧) سيبويه، الكتاب ٣/ ٤٨٦.

ونحو هذا علل سيبويه أُغَيْلمة بأن فِعْلة محمول على أَفْعِلة الذي يجمع فيه فعال، فكأنهم صغروا أغلمة[١].

ويذكر عبد الفتاح الحموز أن ما سمع عن العرب على وجه الشذوذ جاء لتحقيق أمن اللبس بين تصغير صَبِية (المفرد) وصِبية (جمع قلة) فيصغير اللفظان على القياس صُبَيَة، فيوقع في لبس لذا تصرفوا في تصغير أحدهما وهو جمع القلة، فصغروه على أُصَيْبة، وجاءوا بالأخر على القياس لتحقيق أمن اللبس، والقول نفسه في أُغيْلِمة لئلا يلتبس بغُلَيْمة مصغر غلمة بمعنى شهوه الضراب وغُلَيْمة جمعاً للقلّة[٢].

ولا ننسى في نهاية البحث أن نشير إلى بعض الألفاظ التي خرجت عن القياس - بالإضافة إلى ما سبق - حيث عدها سيبويه وغيره من النحاة شاذة ممثلة في بعض صيغ الأسماء نحو: مُغَيْرِبان وعُشَيَّان وأُنَيْسيان وأُصَيْلان، يقول سيبويه: «فمن قول العرب في مَغْرِب الشمس مُغَيْربان الشمس، وفي العَشِي آتيك عُشَيْاناً وفي إِنْسَان يقول أُنَيْسِيَان[٣].

وأخذ القدماء يؤولون مكبرا لها غير موجودة في الاستعمال، ليمكنهم ذلك من تطبيق قواعدهم في التصغير فمُغَيْرِبانا مقدر على أن مكبره مَغْرِبَان، وأن عُشَيَّانا مقدر على أن مكبره عَشِيّان، وأن أُصَيْلانا (أو أُصِيْلَالا بإبدال النون لاما) مقدر على أن مكبره أصَلان، وأن أُنَيسِيانا مقدر على أن مكبره إنسِيان»[٤].

---

(١) السابق ٣/ ٤٨٦.

(٢) الحموز، عبد الفتاح، باب التصغير في مظان النحو واللغة، مؤتة للبحوث والدراسات المجلد الثالث، العدد الثاني، ١٩٨٨، ١٥٩.

(٣) سيبوية، الكتاب ٣/ ٤٨٦و ٤٢٥.

(٤) السيوطي، همع الهوامع٦ / ١٤٨، ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١٣٣.

وذهب عبد الفتاح الحموز إلى أن هذا الخروج ضرب من تحقيق أمن اللبس بين دلالات محتملة لهذه الكلمات، فنحوا مُغَيْرب تصغير مَغْرِب، ومَغْرِب تحتمل أن تكون مصدرا ميميا (مَغْرَب)، أو اسمي زمان ومكان(مَغرِب) فجاء هذا الخروج لتحقيق أمن اللبس بين دلالات هذا الحرف فجاء مغرِب على مُغيربان، وأبقت الأخر على القياس وكذلك الأمر في باقي الكلمات(١).

ويبدو أنه لو كان ما ذهب إليه الحموز صوابا لأوجدت اللغة لكل معنى من معاني الكلمة الواحدة وجهاً من وجوه التصغير، وهذا ما لم يكن لأن معظم كلمات اللغة تتجاوز كل واحدة منها ثلاثة معانٍ، هذا عدا المعاني المجازية للكلمة الواحدة.

وربما يكون ما أثبته بعض الباحثين من أن هذه الصيغ تؤدي وظيفة المبالغة في التصغير من خلال الدراسة المقارنة أقرب إلى الصواب، وليس كما عدها القدماء من شواذ التصغير، نحو: أُنَيْسيان ومُغَيْربان وعُشَيَّان وأُصَيْلان، إذ يرى بعض الباحثين أن هذه الصيغ أدت المبالغة في التصغير بنمطين:

أحدهما: قياسي بصيغة فُعَيْل.

والآخر: سماعي بلاحقه الألف والنون (أي أن لاحقه الألف والنون تعد عنصرا من عناصر التصغير في العربية) فأُنَيْسِيَان مبالغة في التصغير، فإنه لما كان من صيغ جمع إِنْسِيّ (مفرد إنس): أُناسيّ وأناسِية بتخفيف الياء، فإنه يجوز أن نفترض صيغة مخففة الياء في المفرد أي إِنْسِي وإذا صغرت تصغر قياسي أُنَيسِي، ثم تزاد إليها الألف والنون)(٢)، ومُغَيْربان مبالغة في تصغير مَغْرِب (مُغَيرِب + ان) وعُشَيَّان مبالغة في تصغير عشيّ (عُشَيّ+ان) وأُصَيلان مبالغة في تصغير أُصل (أُصَيل + ان) بمعنى أن

---

(١) الحموز، باب التصغير في مظان النحو واللغة ١٦٠.

(٢) عبد الجليل، التصغير في أسماء الأعلام ٦٤.

هذه الأنماط جاءت صيغ مصغرة بلاحقه الألف والنون ولها ما يقابلها في اللغات السامية.

وقد اعتمدوا في الاستدلال على صحة ورود لاحقة الألف والنون لإفادة التصغير بناء على معطيات يرون من خلالها أن هذه الصيغ في العربية صيغ للمبالغة في التصغير، ودليلهم على ذلك:

١- استخدام اللغات السامية الألف والنون كلاحقة للتصغير مثل الأكادية والأجريتية، وفي المقابل تستخدم العبرية والآرامية الغربية (اليعقوبية) والسريانية لاحقة الواو والنون لذلك هو تغير صوتي طارئ يمثله (ā_o) بين العربية والعبرية

٢- صيغ الأسماء القليلة الواردة في العربية المحتوية على هذه اللاحقة لإفادة التصغير.

٣- لحاقها بأسماء الأعلام العربية القديمة والمعاصرة لإفادة التصغير، وهي بذلك أما أن تكون بمفردها أو تكون لاحقة لأعلام مصغرة تصغيرا قياسيا ومن الإعلام العربية القديمة عُثمان ودُغمان، ومن الأسماء المعاصرة ضِبعان وغِزلان، ومما ورد بنوعية القياسي(فعيل) والسماعي (ان) شَقْران شُقيران وسُحمان سُحَيْمان.

وقد ترد الألف والنون كلاحقة لأسماء أعلام مصغرة تصغيرا قياسيا للمبالغة في التصغير في أعلام عربية قديمة ومعاصرة، فمن الأعلام القديمة نُعيمان، ومن الأعلام المعاصرة حميدان مبالغة في تصغير حمد[1].

---

(١) السابق ٦٢-٦٥.

الخاتمة

كانت النتائج على النحو الآتي:

١- كشف البحث أن ما دخل على بنية المصغر من تغيرات صوتية يعود في حقيقته إلى القوانين الصوتية التي تحكم اللغة العربية، أبرزها التخلص من الحركات غير المتجانسة، كما كان للبنية المقطعية الأثر الواضح في تشكيل بنية المصغر.

٢- خلصنا في غير ما موضع من الدراسة إلى القول إن اللغة تحاول قدر المستطاع تجنب الإبقاء على الكلمات الثنائية عند تصغيرها فتردها إلى أصل ثلاثي، وذلك بعودة محذوفها على الأغلب إلا إذا اتصلت بالاسم تاء التأنيث أو زيدت فيه همزة، فإن اللغة تعده في هذه الحالة عنصراً تكميلياً للبنية الثلاثية فتبقي عليه ولا تحذفه، إذ تسعى اللغة إلى تطويل البنية الثنائية لتتلاءم وتتماثل مع أغلب الأبنية العربية وهو البناء الثلاثي.

٣- يخضع تصغير الاسم الخماسي وما زاد عليه لملاحظتين:

الملاحظة الأولى: إذ كانت الكلمة خالية من حروف الزوائد كان التصرف في الحرفين الأخيرين بإسقاط أحدهما ففي سَفَرْجَل تصغر على سُفَيْرِج أو سُفَيْرِل ويجوز أن تمطل الكسرة القصيرة في فُعَيْعِل بحيث تصبح كسرة طويلة قبل الآخر فيقال: سُفَيْرِيج.

الملاحظة الثانية: إذا كان بعض حروفها مما يزاد عادة أي من حروف سألتمونيها كان التصرف فيها لتبقى للكلمة بنيتها الأصلية دون مساس لأن حروف البنية الأصلية أدل على معناها من الزوائد ، ويكون ذلك في الثلاثي المزيد بحرفين أو ثلاثة أحرف، وذلك أن الثلاثي المزيد بحرف واحد يبني التصغير منه دون تغيير

على وزن فُعَيْعل نحو مَكْرَم مُكَيرم، أما الثلاثي المزيد بحرفين إن لم يكن قبل آخره مدة زائدة مثل: مفتاح وجب حذف أحد الحرفين الزائدين وبقاء الثاني مما جيء به لفائدة معينة كالميم في اسم الفاعل (مُنْطَلق) إذ يصغر على مُطَيْلِق بحذف النون وبقاء الميم التي جيء بها لفائدة وهي صيغة اسم الفاعل.

٤- موافقة الباحثين المحدثين في عد لاحقة الألف والنون لإفادة التصغير في: مُغَيْربان وعُشَيَّان وأُنَيْسيان وأُصَيْلان وهذه الصيغ تؤدي وظيفة المبالغة في التصغير بنمطين:

أحدهما: قياسي بصيغة فُعَيْل.

والآخر: سماعي بلاحقة الألف والنون (أي أن لاحقه الألف والنون تعد عنصرا من عناصر التصغير) ومما يدل على ذلك:

أ- استخدام اللغات السامية للألف والنون لاحقة للتصغير.

ب - لحاقها بأسماء الأعلام العربية القديمة والمعاصرة لإفادة التصغير.

المصادر والمراجع

١- الأزهري، خالد بن عبدالله الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية.

٢- الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن النحوي، شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣- الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن النحوي. شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبدالقادر البغدادي، حققها وضبط غريبها محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٩٨٢).

٤- استيتية، سمير، الأصوات اللغوية رؤية عضوية نطقية وفيزيائية، دار وائل، عمان (٢٠٠٣).

٥- الإشبيلي، ابن عصفور علي بن مؤمن، المقرب، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري، عبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.

٦- الأشبيلي، ابن عصفور علي بن مؤمن. الممتع الكبير في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ط١ (١٩٩٦).

٧- الأندلسي، أبو حيان أثير الدين محمد النحوي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى النحاس، مكتبة الخانجي، القاهرة، (١٩٨٧ـ١٩٨٩).

٨- أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ط٥ (١٩٧٩).

٩- البكوش، الطيب، (١٩٨٧): التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، تقديم صالح القرمادي، ط١.
١٠- الجاربردي، فخر الدين أحمد بن الحسن، متن الشافية وشرحها ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، عالم الكتب، بيروت، ط٣، (١٩٨٤).
١١- ابن جني، الإمام أبو الفتح عثمان، التصريف الملوكي، تحقيق محمد سعيد النعسان، دار المعارف للطباعة، دمشق، ط٢ (١٩٧٠).
١٢- ابن جني، الإمام أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، مصور عن طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة. ط٢.
١٣- ابن جني، الإمام أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، (١٩٩٣).
١٤- ابن جني، الإمام أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، (١٩٨٨).
١٥- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، المنصف، تحقيق. إبراهيم مصطفى، عبد اللّه أمين، مطبعة البابلي الحلبي وأولاده مصر، ط١ (١٩٥٤).
١٦- ابن الحاجب، الإمام جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر، كتاب الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٧- الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط١ (١٩٦٥).
١٨- الحملاوي، الشيخ أحمد، شذا العرف في فن الصرف، مؤسسة البلاغ، بيروت، ط١ (١٩٩١).

١٩- الحموز، عبد الفتاح، ظاهرة القلب المكاني في العربية عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها، دار عمار، عمان. ط١ (١٩٨٦).

٢٠- الحموز، عبد الفتاح، مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثاني العدد الأول (١٩٨٧) ص١٤- ١٠١.

٢١- الحموز، عبد الفتاح، باب التصغير في مظان النحو واللغة، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثالث، العدد الثاني(١٩٨٨) ص ١٠٠ - ١٥٩.

٢٢- الخضري، الشيخ محمد، حاشية الخضري على ابن عقيل، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابلي الحلبي وشركاه.

٢٣- الخليل، عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، منشورات جامعة مؤتة، ط١ (١٩٩٣).

٢٤- الخولي، محمد علي، الأصوات اللغوية، مكتبة الخريجي، الرياض ط١ (١٤٠٧هـ).

٢٥- الدجني، عبد الفتاح، في الصرف العربي، مكتبة الفلاح، الكويت ط٢ (١٩٩٨).

٢٦- دك الباب، جعفر، طريقة صوتية في وصف قواعد صرف العربية ونحوها، ط١ (١٩٩١).

٢٧- الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية (١٩٨٨).

٢٨- الرفايعة، حسين، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، ١٩٩٥.

٢٩- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، تحقيق محمد بدر الدين النعساني الحلبي، بيروت.

٣٠- سقال، ديزيره: الصرف وعلم الأصوات، دار الصداقة العربية، بيروت. ط١ (١٩٩٦)

٣١- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السهل، : الأصول في النحو، حققه عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت. ط١ (١٩٨٥)

٣٢- سلوم، داود، دراسة اللهجات العربية القديمة، عالم الكتب بيروت، (١٩٨٦).

٣٣- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله بن أحمد، نتائج الفكر في النحو، دار الاعتصام.

٣٤- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت. ط١ .

٣٥- السيد، عبد الحميد مصطفى، : المغني في علم الصرف، دار صفاء للنشر، عمان. ط١(١٩٩٨).

٣٦- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الأشباه والنظائر في النحو مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥ .

٣٧- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، (١٩٨٠).

٣٨- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، دار الفكر، بيروت.

٣٩- شاهين، عبد الرحمن محمد شاهين، في تصريف الأسماء، مكتبة الشباب.

٤٠- شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٤١- الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ١٩٨٣.

٤٢- الشايب، فوزي، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الآداب، الحولية العاشرة، الرسالة الثانية والستون، (١٩٨٨/ ١٩٨٩) جامعة الكويت. ص٢٤-٥١.

٤٣- الصبان، محمد بن علي حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

٤٤- عبد الجليل، عبد القادر، علم الصرف الصوتي،. أزمنة للنشر، عمان ط٢ (١٩٩٨).

٤٥- عبد الجليل، عمر صابر، التصغير في أسماء الأعلام العربية دراسة تأصيلية في ضوءعلم اللغات السامية المقارن، دار غريب، القاهرة (١٩٩٥).

٤٦- عبده، داود عطية ، دراسات في علم أصوات العربية، مؤسسة الصباح، الكويت.

٤٧- عبده، داود، أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت.

٤٨- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مأمون، الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت. ط١.

٤٩- ابن عصفور، المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار وعبد اللَه الجبوري، مطبعة العاني، بغداد. ، (١٩٨٦).

٥٠- ابن عقيل، بهاء الدين عبد اللّه العقيلي الهمذاني المصري، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية مصر. ط ١٤، ١٩٦٥.

٥١- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق، عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، ط١(١٤١٦هـ).

٥٢- عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة. ٢٠٠٤

٥٣- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد العيني، شرح المراح، حقَّقه وعلَّق عليه، عبد الستار جواد.

٥٤- الفارسي، أبو الحسن أحمد عبد الغفار، : الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق علي النجدي وعبد الفتاح شلبي وناصف عبد الحليم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (١٩٨٣).

٥٥- الفضلي، عبد الهادي، مختصر الصرف، دار الشروق، جده، ط ٣ (١٩٨٨)

٥٦- قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، بيروت، ط٢، (١٩٨٨).

٥٧- القرالة، زيد خليل، الحركات في اللغة العربية، دراسة في التشكيل الصوتي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، (١٩٩٤).

٥٨- كانتينو، جان، : دروس في علم أصوات العربية، ترجمة صالح القرمادي، الجامعة التونسية، (١٩٦٦).

٥٩- كمال الدين، حازم علي، تصريف الأسماء دراسة جديدة في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الآداب.

٦٠- الكناعنة، عبد الله محمد، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية، دراسة لغوية، وزارة الثقافة، عمان، ط١، (١٩٩٧).

٦١- ابن مالك، محمد جمال الدين، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد، مطابع سجل العرب، القاهرة. ط١(١٩٧٤).

٦٢- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.

٦٣- المطلبي، غالب، في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية.

٦٤- المطلبي، غالب، زيادة الألف والنون في النسب، مجلة المجمع العلمي العراقي بغداد، الجزء الأول، المجلد الأربعون، (١٩٨٩) ص١٣٠-١٦٢

٦٥- ابن معطي، زين الدين أبو الحسن يحيى، شرح ألفية ابن معطي، تحقيق علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، (١٩٨٥).

٦٦- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي، لسان العرب، دار صادر، بيروت، (١٩٥٥).

٦٧- أبو موسى، محمود حماد، أسماء الإشارة في العربية دراسة سامية مقارنة في البنية والتراكيب، رسالة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية، (٢٠٠٢).

٦٨- الميداني، أحمد بن محمد، نزهة الطرف في علم الصرف، دار الآفاق، بيروت. ط١، (١٩٨١).

٦٩- النجار، أشواق محمد، دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، دار دجلة عمان، (٢٠٠٦).

٧٠- النعيمي، حسام، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، دار الرشيد، بغداد، (١٩٨٠).

٧١- ابن هشام، الإمام أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدّة المسالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

٧٢- ابن هشام، أبو محمد عبد اللّه جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد اللّه بن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار إحياء العلوم، ط١، (١٤٠١هـ).

٧٣- ابن يعيش، موفق الدين بن علي بن يعيش النحوي، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.

٧٤- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية. حلب.

Abstract

The diminutive (Al_Tasgheer) and the structure of the word in the light of contemporary linguistics

Dr.Ali Suliman Al Jawabrah
Assistant Professor of Arabic Language
Community College of Badr - Taibah University

The diminutive (Al_tasgheer) and the structure of the word in the light of contemporary linguistics is addressed in this paper .

This research aims to study diminutive (Al_tasgheer) in regards to its derivation scales, syllables, and explaining phonetic changes that happens to the base form of the word when attaching the morpheme of The diminutive (Al_tasgheer) .

The research reveales that the phonetic changes that belong to the very nature of Arabic regarding phonetic laws, for instance: the sequence of two long vowels is not permissible in the diminutive. besides, the research reveales that syllables have a big effect in The diminutive (Al_tasgheer)

The researcher follows interpretative descriptive method in the analyzing Al_tasgeer. He pointed out that what occurs of phonetic changes when diminutiving according to ancient Arab linguists, opinions in addition to contemporary Arab linguists .

Key words:

Al_tasgheer, Structure syllable, the morpheme of (Al_tasgheer), Phonetic laws.